

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليق على

بَيَانُ

فَضْلِ عَلِيِّ السَّلَافِ

عَلَى عَلِيٍّ الْخَلِيفِ

للإمام ابن رجب الحنبلي - رحمه الله -

د. عبد العزيز السبكي

١٤٤٠ هـ

المحتويات

المقدمة.....	ح
بداءة الشرح.....	١
مضمون الرسالة.....	١
لا يصح الخروج عن فهم الأولين، وفاقاً أو خلافاً.....	١
فهم السلف وكلامه له حالان:.....	٣
مهم جداً: إذا لم تجد في مسألة إلا قول صحابي أو تابعي كان هذا هو فهم السلف ووجب اتباعه.....	٤
العلم قسمان نافع وغير نافع ومن الذي لا ينفع.....	٨
افتخار الإنسان بنسبه من الجاهلية.....	١٠
فتنة بعض طلاب العلم بالدخول في علم الأنساب.....	١٠
بيان مثال لعلم النجوم وعلم الانساب النافع وغير النافع.....	١٢
مهم: كثيرا ما يشكك الناس في قبلتهم بسبب علم النجوم.....	١٣
الجواب على اعتراض بعض أصحاب علم النجوم على حديث النزول.....	١٥
تنبيه: المذموم في اللغة هو التوسع فيها لا مطلق التعلم.....	١٧
بيان لماذا حُصَّ علم الكلام بوصفه بالبدعة دون غيره من العلوم نحو علم الحساب و الرياضيات.....	١٨

- من غلو المتأخرين في علم الكلام - الباطل في أصله - جعل دليل الأعراض أول واجب
 على المكلف ١٩
- علماء الكلام ليسوا علماء بالإجماع ١٩
- كذب ولد اللدو على مالك و الشافعي و أحمد ٢٠
- القدر قدرة الله ٢١
- معروف عند السلف، أن القدر سرّ الله، فمن خاض في هذا السر على وجه الاعتراض
 وعدم التسليم فهذا المذموم ٢١
- تنبيه: فرق بين التعامل بالعدل والتعامل بالفضل ٢١
- ذكر ابن رجب أمورًا ثلاثة تتعلق بالقدر؛ هي: ٢٤
- تفصيل مهم: القدر بين الجبرية والقدرية وأهل السنة ٢٥
- الإرادة إرادتان: ٢٧
- بيان الظلم المنفي عن الله عند أهل السنة و مخالفهم ٢٨
- مثال لالتقاء ابن رجب للأشاعرة في زمانه ٣٠
- استعمال العقول له حالان: ٣٠
- بيان التشبيه المنفي عند أهل السنة و مخالفهم ٣٢
- التفصيل في إثبات مقاتل بن سليمان لصفة الجسم ٣٣
- تنبيه: من أدلة إثبات الأسماء والصفات العقل، - أو القياس الأولوي - وقد أجمع عليه
 السلف، ٣٤

- ٣٥ الجسم عند أهل السنة و مخالفهم.
- ٣٥ الحركة عند أهل السنة و مخالفهم.
- ٣٧ المراد من قول السلف في نصوص الصفات من غير تفسير.
- ٣٧ تأثر كثير من متأخري الحنابلة بمذهب التفويض وجعلوه المذهب الحنبلي.
- ٣٩ قد ضل في باب الفقه طائفتان:
- ٤٠ بيان إجمال في كلام ابن رجب.
- تنبيه: لا يصح أن تُرد أدلة الكتاب والسنة بحجة قاعدة، وهذا يقع فيه كثير من الفقهاء
- ٤١
- مهم: ومن الخطأ عند بعض المتأخرين أنهم يعملون بالنص ولا يلتفتون إلى إجماع العلماء
- ٤٢ على ترك العمل به،
- ٤٤ خلاصة القول في حجية عمل أهل المدينة.
- ٤٥ الفرق بين الجدال المذموم وغير المذموم.
- ٥١ الكلام فيما لم يقع من المسائل له حالان:
- تنبيه: من الخطأ ظن أن السلف أميون في العلم، لا يُدققون في المسائل، ولا يُجرون
- ٥٣ المسائل
- ٥٥ من يتكلم بعدهم له حالان:
- ٥٧ أعلم هذه الأمة هو أبو بكر إجماعاً.
- ٥٨ تنبيه حول كلمة (ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يقذفه الله في قلب العبد)..

- ٦١ أقوال أهل العلم في حديث
- ٦٤ المراد باليمن في حديث
- ٦٧ من أمثلة الضوابط التي ذكرت بعد السلف لأنه احتيج إليها ضوابط البدعة العملية .
- ٦٩ أهمية دراسة علم الحديث والإقبال عليه
- ٧٠ قول التابعي عند أهل السنة
- ٧٢ تنبيه: لا يصح أن يُنسب الظاهرية لأهل السنة
- ٧٩ لا يصح هجر كتب متأخرين كفتح الباري لأمرين:
- ٨٤ الزهد في الدنيا لا يعني عدم تحصيلها
- ٨٦ الأنبياء والمرسلون غير معصومين من الصغائر بإجماع السلف
- العلماء وطلاب العلم يُبتلون بالصوارف عن إرادة الله، بل بالإقبال على الدنيا أكثر من
- ٩١ غيرهم
- ٩٥ ينبغي قدر الاستطاعة أن نتعد عن المدح بيننا، فالمدح هو الذبح
- ٩٨ ينبغي الحذر الشديد من الشهرة
- ١٠٤ المراد بالعي المحمود هو السكوت عما لا ينفع
- ١٠٩ تنبيه: والقضاء لا يتنافى مع العلم، لكن القضاء مزلة قدم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد:

فقد طالعت على عجالة تفريراً لدرس في التعليق على رسالة (بيان فضل علم السلف على علم الخلف)، قام بتفريغه بعض الإخوة الأفاضل ووضعوا لها فهرساً. أسأل الله أن يتقبل هذا الدرس، وأن يجعله نافعاً لخلقه، مقبولاً عنده سبحانه وتعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد العزيز بن ريس الريس

@dr_alraies

المشرف العام على موقع الإسلام العتيق

١٥-١-١٤٤٠هـ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

ففي اليوم السابع والعشرين من شهر ذي الحجة، لعام تسع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وفي مدينة الرياض ومسجد الجبر، ألتقيكم في تعليق على رسالة لابن رجب بعنوان (فضل علم السلف على علم الخلف).

وهذه الرسالة ليست طويلة لكنها رسالة مفيدة، ومن عنوان الرسالة يُفهم مضمون هذه الرسالة، وخلاصتها أن السلف أعلم من الخلف، وأن كثرة الكلام عند الخلف لا يدل على غزارة علمهم وأنهم أعلم من السلف، فلذا ذكر وبيّن أن كثرة الكلام من العالم لا يدل على أنه أعلم من غيره، وبيّن أن السلف -رحمهم الله تعالى- قد يكون كلامهم قليلاً لكن منطوقه ومفهومه يدل على معانٍ كثيرة، وسيأتي الكلام على هذا -إن شاء الله تعالى-.

وينبغي أن يُعلم أنه لا يصح الخروج عن فهم الأولين، وفاقاً أو خلافاً، وفاقاً: بمعنى أن الأولين إذا أجمعوا على قول فلا يصح الخروج عن هذا القول، وكذلك إذا اختلفوا على قولين لا يصح الخروج عن هذين القولين، ذكر أبو يعلى في كتابه

(العدة) عن الإمام أحمد أنه قيل له: رجل يقول: إذا اختلف الصحابة على قولين أخرج عن قوليهما، قال: هذا قول خبيث، قول أهل البدع.

وذلك أن الأمة إذا اختلفت على قولين فلا بد أن الحق في أحد هذين القولين، فإذا أحدث قولاً ثالثاً فقد أتى بقول خطأ قطعاً، ويؤكد ذلك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بين أن الفرقة الناجية ظاهرة على الحق، كما أخرج الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة وحديث معاوية بن أبي سفيان أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين».

فإذا اختلفت الأمة على قولين فلا بد أن في أحد القولين الفرقة الناجية والطائفة المنصورة التي هي على الحق، فمن أحدث قولاً ثالثاً فقطعاً هذا القول الثالث يُعد خطأ.

فإذن إذا أجمع السلف على قول واحد لا يصح أن يُحدث قولاً ثان، وإذا اختلفوا على قولين لا يصح أن يُحدث قول ثالث، هذا أمر.

والأمر الثاني: أن نعلم أن السلف خير هذه الأمة علماً وعملاً، جاء في حديث ابن مسعود وعمران في الصحيحين وجاء في حديث غيرهما أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم...»، بألفاظ مختلفة، وهذه الخيرية تشمل العلم والعمل، ومن قال إن هذه الخيرية خاصة بالعمل دون العلم فقد جعل

الخيرية مقيّدة، وظاهر النص أن الخيرية عامة، لأنه قال: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم».. إلخ، فمن جعل الخيرية خاصة في صورة من الصور، فقد خصص اللفظ العام، ولو قال إن الأولين خير في باب العمل دون العلم، لصحّ أن يُقال: إن المتأخرين خير من الأولين من هذا الباب، وظاهر النص أن الأولين خير ممن بعدهم.

وقد بيّن هذا ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في أوائل (الفتوى الحموية)، وبينه ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين)، وسيأتي في كلام ابن رجب ما يدل على هذا. فالمقصود أن الأولين خير هذه الأمة علمًا وعملاً، وخير هذه الأمة في باب الفقه والاعتقاد وغيره من أمور الدين، ولا يجوز أن يُخصص فهم السلف بالاعتقاد دون باقي الدين، بل هو عام في الدين كله.

وفهم السلف وكلامه له حالان:

الحال الأولى: فهم للنص، بأن يُخصصوا العام أو يقيّدوا المطلق أو يُبينوا المجمل.

الحال الثانية: أن يبتدئوا حكمًا جديدًا.

وفي كلا الحالين فإن فهمهم حجة، لأدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}، الآية [التوبة: ١٠٠]، فامتدح هؤلاء فدل على أنهم على الحق.

الدليل الثاني: قوله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: ١١٥]، دل هذا على أن اتباع سبيل المؤمنين واجب، ولا يجوز الخروج عنه... إلى غير ذلك من الأدلة.

فلذا إذا رأيت مسألة دينية، سواء كانت فقهية أو عقدية لا يوجد فيها إلا قول لصحابي أو تابعي، وهذا هو قول السلف ولا تعلم له مخالفاً، فالأصل أن تعمل بقوله، لأن هذا هو سبيل المؤمنين في هذه المسألة، فإن كان فهمًا عملاً به في باب الفهم، بأن يُخصص العام ويُقيد المطلق، ويُبين المجمل، وإن كان حكماً ابتدائياً فيُعمل به في الحكم الابتدائي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد ولى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد فهذه كلمات مختصرة في معنى العلم وانقسامه إلى علم نافع، وعلم غير نافع، والتنبيه على فضل علم السلف على علم الخلف، فنقول وبالله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قد ذكر الله تعالى في كتابه العلم تارة في مقام المدح وهو العلم النافع، وتارة في مقام الذم وهو العلم الذي لا ينفع. فأما الأول فمثل قوله تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}، وقوله: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ}، وقوله: {وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا}، وقوله: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}.

وما قص سبحانه من قصة آدم وتعليمه الأسماء وعرضهم على الملائكة وقولهم {سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}، وما قصه سبحانه وتعالى من قصة موسى عليه السلام وقوله للخضر {هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا}، فهذا هو العلم النافع.

وقد أخبر عن قوم أنهم أوتوا علماً ولم ينفعهم علمهم. فهذا علم نافع في نفسه لكن صاحبه لم ينتفع به، قال تعالى: {يُمَثِّلُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَمْ يَحْمِلُوا الْحِمْلَ كَمَا كَانُوا يَحْمِلُونَ}، قال تعالى: {يُمَثِّلُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَمْ يَحْمِلُوا الْحِمْلَ كَمَا كَانُوا يَحْمِلُونَ}

يَحْمِلُ أَسْفَارًا}، وقال: {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ}، وقال تعالى: {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُ الَّذِي أَخْذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْأُخْرَى خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ} الآية، وقال: {وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ}، على تأويل من تأول الآية على علم عند من أضله الله.

وأما العلم الذي ذكره الله تعالى على جهة الذم له، فقوله في السحر: {وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ}، وقوله: {فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}، وقوله تعالى: {يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ}.

ولذلك جاءت السنة بتقسيم العلم إلى نافع وإلى غير نافع، والاستعاذة من العلم الذي لا ينفع وسؤال العلم النافع، ففي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها». وخرجه أهل السنن من وجوه

متعددة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وفي بعضها: «ومن دعاء لا يسمع». وفي بعضها: «أعوذ بك من هؤلاء الأربعة».

وخرج النسائي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم إني أسألك علماً نافعاً وأعوذ بك من علم لا ينفع»، وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً»، وخرج النسائي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو: «اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وارزقني علماً تنفعني به»، وخرج أبو نعيم من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم إنا نسألك إيماناً دائماً فرب إيمان غير دائم وأسألك علماً نافعاً فرب علم غير نافع».

وخرج أبو داود من حديث بُريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا وَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا»، وإن صعصعة بن صوحان فسر قوله: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا»، أن يتكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيُجهِّله ذلك.

ويُفسر أيضاً بأن العلم الذي يضر ولا ينفع جهل، لأن الجهل به خير من العلم به، فإذا كان الجهل به خيراً منه فهو شر من الجهل، وهذا كالسحر وغيره من العلوم المضرة في الدين أو في الدنيا.

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم تفسير بعض العلوم التي لا تنفع. ففي مراسيل أبي داود عن زيد بن أسلم قال: قيل يا رسول الله، ما أعلم فلانا قال بم قالوا بأنساب الناس قال: «علم لا ينفع وجهالة لا تضر»، وخرجه أبو نعيم في كتاب رياض المتعلمين من حديث بقية عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا وفيه: «إنهم قالوا أعلم الناس بأنساب العرب وأعلم الناس بالشعر وبما اختلفت فيه العرب وزاد في آخره العلم ثلاثة ما خلاهن فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة»، وهذا الإسناد لا يصح وبقية دكسه عن غير ثقة، وآخر الحديث خروجه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا: «العلم ثلاثة ما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة»، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وفيه ضعف مشهور.

إذن قسّم الحافظ ابن رجب - رحمه الله تعالى - العلم إلى قسمين، القسم الأول العلم النافع، والقسم الثاني العلم غير النافع، ثم جعل من العلم الذي لا ينفع علماً نافعاً في نفسه لكنه لم ينفع صاحبه لمانع في صاحبه، وإلا هو في نفسه علم نافع، لكن وُجد في صاحبه مانع فلم ينتفع بهذا العلم، كقوله تعالى: {مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا} [الجمعة: ٥]، وإلا هذا في الأصل علم نافع.

ويدخل في العلم الذي لا ينفع العلم الذي يضر، وسيذكر - رحمه الله تعالى - بعض العلوم وسيبين أن هذا العلم شرٌّ محض، كما سيأتي ويضرب مثلاً على ذلك بعلم الفلسفة، فعلى هذا علم الفلسفة والمنطق وعلم السحر علم يضر، لأن العلم الذي لا ينفع قد يكون مما لا ينفع لكن لا يضر في نفسه، وإنما يضر من جهة أنه فوت على الإنسان تحصيل العلم النافع.

ومن العلم الذي لا ينفع ما هو ضار في نفسه كعلم الفلسفة والسحر، ويتبع ذلك علم المنطق، لأنه من علم الكلام، وعلم الكلام علم ضار.

وقد ورد الأمر بأن يُتعلم من الأنساب ما توصل به الأرحام من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم»، أخرجه الإمام أحمد والترمذي.

وخرجه حميد بن زنجويه من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ثم انتهوا، وتعلموا من العربية ما تعرفون به كتاب الله ثم انتهوا، وتعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم انتهوا». وفي إسناد روايته ابن هُبَيْعَة وخرج أيضاً من رواية نعيم بن أبي هند قال: قال عمر:

تعلموا من النجوم ما تهتدون به في بركم وبحركم ثم امسكوا وتعلموا من النسبة ما تصلون به أرحامكم وتعلموا ما يحل لكم من النساء ويحرم عليكم ثم انتهوا.

افتخار الإنسان بنسبه من الجاهلية، أخرج مسلم من حديث أبي مالك الأشعري أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن، الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب...» الحديث.

فإذن النفوس مجبولة على الفخر بالنسب، وبالحسب، ويتبع ذلك الطعن في أنساب الآخرين، وقد أشار إلى هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم)، لذا النفوس الأمارة بالسوء قد جُبلت على الفخر بالأنساب والأحساب، ومن ذلك الفخر بالبلدان وبغير ذلك، فيحتاج المسلم إلى أن يُجاهد نفسه في مثل هذا، وأن يكون حذرًا من الفخر بالأحساب والأنساب.

ومما يؤسف له، أن هناك جمعًا من طلاب العلم دخلوا هذا الميدان، بحجة تعلم الأنساب، ثم بالغوا في ذلك فأصبح في حقهم علمًا غير نافع، ثم زادوا في ذلك إلى أن وجدوا هذا سبيلًا للرئاسة والرفعة عند العامة من أقاربهم ومنهم من أنسابهم، فأصبحوا مفخرة ومرجعًا وصاروا يُصدرون في المجالس في مثل هذا، فبالغوا في هذا الأمر، حتى أصبحوا أهل فخر بأحسابهم وأنسابهم، وأهل طعن في أنساب

الآخرين، فينبغي لطالب العلم أن يكون حذرًا وألا تنزلق به القدم في مثل هذا، فإن النفوس الأمارة بالسوء قد جُبلت على مثل هذا، لذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن»، فيدل على أن النفوس الأمارة بالسوء قد جُبلت على مثل هذا، أسأل الله أن يعافيني وإياكم وهو أرحم الراحمين، وأن يجعل حبنا وبغضنا في الله رب العالمين.

وروى مسعر عن محمد ابن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق.

وكان النخعي لا يرى بأسًا أن يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدي به، ورخص في تعلم منازل القمر أحمد وإسحق ويتعلم من أسماء النجوم ما يهتدي به، وكره قتادة تعلم منازل القمر، ولم يرخص ابن عيينه فيه ذكره حرب عنها.

وقال طاوس: رُب ناظر في النجوم ومتعلم حروف أبي جاد ليس له عند الله خلاق خرجته حرب. وخرجه حميد بن زنجويه من رواية طاوس عن ابن عباس، وهذا محمول على علم التأثير لا علم التسيير فان علم التأثير باطل محرم وفيه ورد الحديث المرفوع: «ومن اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر»، خرجته أبو

داود من حديث ابن عباس مرفوعاً وخرج أيضاً من حديث قبيصة مرفوعاً: «العيافة والطيرة والطرق من الجبت ...»، والعيافة: زجر الطير، والطرق: الخط في الأرض. فعلم تأثير النجوم باطل محرم، والعمل بمقتضاه كالتقرب إلى النجوم وتقريب القرابين لها كفر وأما علم التسيير فإذا تعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق كان جائزاً عند الجمهور، وما زاد عليه فلا حاجة إليه وهو يشغل عما هو أهم منه، وربما أدى التدقيق فيه إلى إساءة الظن بمحاربي المسلمين في أمصارهم كما وقع ذلك كثيراً من أهل هذا العلم قديماً وحديثاً وذلك يفضي إلى اعتقاد خطأ الصحابة والتابعين في صلاتهم في كثير من الأمصار وهو باطل.

وقد أنكر الأمام أحمد الاستدلال بالجدى وقال إنما ورد ما بين المشرق والمغرب قبلة: يعني لم يرد اعتبار الجدي ونحوه من النجوم.

إذن علم الأنساب وعلم النجوم منه ما هو نافع، فمن علم الأنساب النافع ما تصل به الأرحام، ومن علم النجوم النافع علم التسيير، أي يعرف أن هذا النجم في جهة الشمال، فيعرف به جهة الشمال، فمن ثم يعرف القبلة، أو يعرف الاتجاه إلى طريقه الذي يقصده.. إلى غير ذلك، هذا يسمى علم التسيير وهذا جائز على أصح قولي أهل العلم.

وما زاد من معرفة الأنساب على صلة الأرحام فهو من العلم الذي لا ينفع، فإن استعمل على وجه محرم فهو من العلم الضار والمحرم، ومثل ذلك علم النجوم، ما زاد على علم التسيير فهو محرم، كعلم التأثير، وقد يصل إلى الشرك بحسب اعتقاد صاحبه.

فإذن من العلوم ما يكون نافعاً في أصله على مقدار ما يُحتاج إليه، وما زاد عن ذلك فإنه من العلم الذي لا ينفع، وقد يكون محرماً وقد يكون كفراً بحسب الحال.

ومن ذلك ما أشار إليه ابن رجب، قال: إن مما يترتب على علم النجوم هو أن يُشكك في قبلة المسلمين، بحيث يقال إن القبلة منحرفة يمنةً أو يسرةً، قليلاً، فيبدأ الناس يشكون في قبلتهم، ثم يُشككون فيمن قبلهم، قد يكون المسجد قديماً وتوارد المسلمون على الصلاة إلى هذه القبلة، لكن بالنظر إلى النجم الفلاني يتضح أن المسجد منحرف يمنةً أو يسرةً شيئاً قليلاً، ومثل هذا خطأ، وهو أشد خطأً مما تقدم، من جهة أنه يُشكك الناس في قبلتهم وفيمن قبلهم.

لكن إذا علم أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، جاء في ذلك حديث مرفوع لكن لا يصح، وإنما العمدة على الآثار، ثبت عن عمر وعن ابن عمر أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، حتى قال ابن تيمية في (شرح العمدة)، وابن رجب في (شرح البخاري) أنه ليس بين الصحابة خلاف في ذلك، وهي رواية عن الإمام أحمد وقول أبي حنيفة، أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، كما جاء عن عمر: تضع يديك هكذا

يمنة ويسرة، ثم تصلي بينهما كيفما شئت، قد تصلي هكذا أو هكذا، صل بينهما كيفما شئت.

ويؤيد ذلك ظاهر القرآن، فإن القرآن دعانا إلى اتجاه الجهة، لا العين، قال سبحانه: {وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} [البقرة: ١٤٤]، أي جهته، إلا من رأى الكعبة بعينه بأن كان قريباً منها فهذا يجب عليه أن يستقبل الكعبة بعينه بإجماع أهل العلم ذكره ابن قدامة.

وقد أنكر ابن مسعود على كعب قوله إن الفلك تدور، وأنكر ذلك مالك وغيره، وأنكر الإمام أحمد على المنجمين قولهم إن الزوال يختلف في البلدان. وقد يكون إنكارهم أو إنكار بعضهم لذلك لأن الرسل لم تتكلم في هذا وإن كان أهله يقطعون به وإن كان الاشتغال به ربما أدى إلى فساد عريض.

يشير ابن رجب إلى أن هذا ليس خطأً، وأن القول بأن الأفلاك تدور... إلى غير ذلك، -والكلام على غير الأرض-، فالمقصود يريد بهذا أنه وإن قيل بأن هذا معتمد عند أهل هذا الفن لكن إنكاره لأنه قد يؤدي إلى ما قد يضر، أو لأنه مما لا ينفع.

وقد اعترض بعض من كان يعرف هذا على حديث النزول ثلث الليل الآخر، وقال: ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين. ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه بل بادروا إلى عقوبته وإحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين.

فالنبي -صلى الله عليه وسلم- لما أخبر فيما روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال -صلى الله عليه وسلم-: «ينزل ربنا في الثلث الآخر من كل ليلة، فيقول: هل من سائل فأعطيه...» الحديث.

قد يقول قائل: بما أن الوقت يختلف ليلاً ونهاراً من مكان إلى مكان، إذن ينزل في هذه الساعات في هذه الجهة، والساعات التي تليها في الجهة الأخرى، فيلزم من ذلك أن يكون نازلاً على مدار اليوم.

يقال: هذا لازم في حق المخلوقين، أما الله سبحانه فليس كمثله شيء، ثم مقتضاه تكذيب النصوص التي فيها أن الله ينزل لأنه على اعتراضهم سيكون نازلاً، وقد أخبر أنه ينزل سبحانه.

فهو سبحانه ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، ولا يصح أن تُعارض أدلة الكتاب والسنة بمثل هذا، بل يجب التسليم وأن يُنزه سبحانه عن مشابهة المخلوقين وأن يُعتقد أنه ليس كمثله شيء، وأنه على كل شيء قدير سبحانه وتعالى، وأن كلامه وكلام رسوله حق.

وكذلك التوسع في علم الأنساب هو مما لا يحتاج إليه، وقد سبق عن عمر وغيره النهي عنه مع أن طائفة من الصحابة والتابعين كانوا يعرفونه ويعتنون به.

فمن عرفه من الصحابة والتابعين فهم لم يتعلموا محرماً، لكن تعلموا علماً غيره أولى منه، مع أن بعضهم كأبي بكر قد تعلم هذا قبل الإسلام، ولم ينشغل بتعلمه بعد الإسلام.

وكذلك التوسع في علم العربية لغة ونحوها هو مما يشغل عن العلم الأهم والوقوف معه يحرم علماً نافعاً. وقد كره القاسم بن مخيمرة علم النحو وقال أوله شغل وآخره بغي. وأراد به التوسع فيه، وكذلك كره أحمد التوسع في معرفة اللغة وغريبها، وأنكر على أبي عبيدة توسعه في ذلك وقال هو يشغل عما هو أهم منه.

فإذن هذا يدل على أن التوسّع في علم اللغة والنحو مذموم، وأنه من العلم الذي لا ينفع، كالتوسّع في علم الأنساب ونحو ذلك، وأعني بأنه مذموم أي أنه مما يُشغل عما هو أنفع، لا أنه محرم في نفسه، لكن الكلام على التوسّع، وقد يتمسك بهذا من لا يُريد أن يتعلم النحو، أو أن يتعلم اللغة، فيقال: كرهوا التوسّع، لم يكرهوا تعلم النحو وتعلم العربية مما يُحتاج إليه، وقد تكلم ابن القيم في كتابه (مفتاح دار السعادة) على علم اللغة وغير ذلك.

وذكر أن العلم المحمود منه ما يُحتاج إليه لمعرفة الكتاب والسنة، وهذا حق، وما زاد على ذلك فإنه من العلم الذي لا ينفع.

لكن الذي يُلاحظ أن هناك تقصيرًا كبيرًا في تعلم النحو واللغة، بل ترى الرجل طالب علم يُشار إليه بالبنان وعنده قصور كبير في هذا، وهذا خطأ، ينبغي أن يُعتنى بدراسة اللغة وبدراسة النحو، أما ما زاد على ذلك فهو الذي لا ينبغي الانشغال به وينبغي الانشغال بما هو أنفع.

ولهذا يقال إن العربية في الكلام كالمالح في الطعام يعني أنه يؤخذ منها ما يصلح الكلام كما يؤخذ من المالح ما يصلح الطعام، وما زاد على ذلك فإنه يفسده، وكذلك علم الحساب يحتاج منه إلى ما يعرف به حساب ما يقع من قسمة الفرائض

والوصايا، والأموال التي تقسم بين المستحقين لها، والزائد على ذلك مما لا ينتفع به إلا في مجرد رياضة الأذهان وصقالها لا حاجة إليه ويشغل عما هو أهم منه.

فإذن تعلم ما زاد على هذا من علم الحساب، ومثل ذلك يقال في الرياضيات، فهو من العلم الذي لا ينفع، لكن ليس محرماً في نفسه.

أما ما أحدث بعد الصحابة من العلوم التي توسع فيها أهلها وسموها علوماً ووظفوا أن من لم يكن عالماً بها فهو جاهل أو ضال فكلها بدعة، وهي من محدثات الأمور المنهي عنها.

سيشير إلى ما اشتهر من علم الكلام، بحيث إن من انتسبوا إلى الإسلام أخذوا يمجّدون هذا العلم ويشيعونه ويثنون عليه، فبيّن أنه محدث لأنه يُتعبّد بهذا العلم، بخلاف أصل علم الحساب وعلم الرياضيات ونحو هذا، فمثل هذا لا يُتعبّد به، لذلك لم يصفه بأنه بدعة، ومثل ذلك ما يتعلق باللغة والنحو، لم يصفه بأنه بدعة.

بخلاف ما سيشير إليه من علم الكلام، فإنه وصفه بأنه بدعة لأنهم جعلوه ديناً، بل إن المتأخرين بالغوا في علم الكلام، وذكروا أنه لا يمكن أن يكون الرجل عالماً

حتى يكون عالمًا بعلم الكلام، ومن لم يكن عالمًا بعلم الكلام فليس عالمًا، بل لما ذكروا دليل الأعراض وحدوث الأجسام ذكر عبد الرحمن النيسابوري في كتابه الغنية في أصول الدين - وهو من الأشاعرة - قال: إن أول واجب على المكلف هو النظر في دليل الأعراض وحدوث الأجسام! هذا أول واجب على المكلف!

وأصل دليل الأعراض وحدوث الأجسام باطل في نفسه، وخطأ، واعتقاد أنه دين بدعة، لكن بالغوا إلى أن جعلوا أول واجب على المكلف هو النظر، وفسر بعضهم بذلك كعبد الرحمن النيسابوري بأنه دليل الأعراض وحدوث الأجسام، فإلى هذه الدرجة حصلت المبالغة في علم الكلام.

وعلم الكلام مذموم عند السلف، وكلمات السلف كثيرة في ذمه، وقد حكى ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)، إجماع أهل العلم على أن علماء الكلام ليسوا علماء وليسوا فقهاء، وذكر

قوام السنة في كتابه (الحجة في بيان المحجة) كثيرًا من الآثار، وذكره غيره من أهل العلم، فكلام الإمام مالك والإمام الشافعي وأحمد كثير في ذم علم الكلام.

ومما يدخل في علم الكلام علم المنطق، لذا ذكر غير واحد الإجماع على حرمة علم المنطق، وهو من علم الكلام.

فقارن بين السلف الذين شددوا في دراسة علم الكلام، وبينوا أن علم الكلام ليس علمًا، وأن العالم بعلم الكلام ليس عالمًا، قارن بين هذا وبين حال المتأخرين الذين بالغوا في علم الكلام، حتى إن الرجل لا يكون عالمًا حتى يكون عارفًا بعلم الكلام، ومما سمعت قبل زمن أن الموريتاني الإخواني محمد حسن ولد الددو يقول: لا يمكن أن يكون الرجل عالمًا حتى يكون عالمًا وعارفًا بعلم الكلام، ثم ذكر أن الإمام مالكا والشافعي وأحمد كانوا عالمين بعلم الكلام، وهذا جمع بين الخطأ والكذب.

الخطأ في زعمه أنه لا يمكن أن يكون الرجل عالمًا حتى يكون عالمًا بعلم الكلام، والكذب في زعمه أن مالكا والشافعي والإمام أحمد وأمثالهم كانوا عالمين بعلم الكلام، وهم كانوا ينكرون ذلك ويشددون فيه -رحمهم الله رحمة واسعة-.

فمن ذلك ما أحدثته المعتزلة من الكلام في القدر وضرب الأمثال لله، وقد ورد النهي عن الخوض في القدر وفي صحيحه ابن حبان والحاكم عن ابن عباس مرفوعًا: «لا يزال أمر هذه الأمة موافيًا ومقاربا ما لم يتكلموا في الولدان والقدر»، وقد روي موقوفًا ورجح بعضهم وقفه وخرج البيهقي من حديث ابن مسعود مرفوعًا: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا وإذا ذكر النجوم فأمسكوا».

ينبغي أن يُعلم أن القدر قدرة الله، كما قاله زيد بن أسلم والإمام أحمد وجماعة، وهو فعل الله، فمن خاض في القدر على وجه الاعتراض والاستنكار وعدم التسليم، فهذا مذموم، لأننا مما نوقن به أنه سبحانه أحكم الحاكمين، فإذا قدر أمرًا فقطعًا أن هذا الأمر بمقتضى الحكمة، علمه من علمه وجهله من جهله.

لذا جاء عن جمع من السلف كابن عمر وعلي -رضي الله عنهما- أنهم قالوا: القدر سرّ الله، وهذا الإسناد إليها ضعيف، لكن المعنى معروف عند السلف، أن القدر سرّ الله، فمن خاض في هذا السر على وجه الاعتراض وعدم التسليم فهذا المذموم. وأحب أن أبين هذا بأمر أوضح، وهو أن يُعلم أن هناك فرقًا بين التعامل بالعدل والتعامل بالفضل، وهذه القاعدة إذا ضُبطت عُرف شيء كثير مما يتعلق بالقدر، وقد ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)، وفي كتابه (الجواب الصحيح)، وابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتابه (شفاء العليل).

فلو أن رجلاً استأجر أجيرين على أن يعملوا ساعة له، ولهم خمسون ريالاً على هذه الساعة، فلما انتهى هذان الأجيران أعطى الأول خمسين ريالاً، وأعطى الثاني سبعين ريالاً، فإنه عامل الأول بالعدل، وعامل الثاني بالفضل، وترك الفضل ليس ظلمًا، ولا يصح أن يُقال: إنه ظلم الأول، لأنه أعطاه ما اتفق معه، وإنما عامله بالعدل، فترك الفضل ليس ظلمًا، بخلاف ترك العدل فإنه ظلم، وهذه قاعدة مهمة للغاية ينبغي أن تُفقه.

إذا عُرِفَت هذه القاعدة، يقال: قد حكم الله على رجل بالإسلام فأسلم ومات على الإسلام، وحكم وقضى على آخر بالكفر، فمات كافرًا، فيقال: قد عامل المسلم بالفضل، وعامل الكافر بالعدل، فلما حرم الكافر الإسلام لم يظلمه لأن ترك الفضل ليس ظلمًا.

فعامل الكافر بالعدل، وتركه للفضل ليس ظلمًا، وإنما ترك العدل هو الظلم. فإن قال قائل: لماذا عامل ذلك الرجل بالعدل فمات كافرًا؟ ولماذا عامل المسلم بالفضل فمات مسلمًا؟

يقال: قطعًا إن هناك سببًا، لكننا لا نعلمه، وقطعًا نعلم أن الله حكيم، بل هو أحكم الحاكمين سبحانه كما قال عن نفسه "أليس الله بأحكم الحاكمين".

وعدم علمنا بالحكمة ليس نفيًا للحكمة، وهذا نعيشه في حياتنا، فلو أن أطباء قالوا إن حالة المريض صعبة للغاية، ولا بد أن يُبقر بطنه، وأن يُفعل فيه كذا وكذا، فقال المريض: بينوا لي السبب؟ فيبين الأطباء، -وهم مهرة وثقات-، لكنه لم يفهم، فعدم فهمه لا يدل على أن ما حكم به الأطباء ليس صوابًا، ولا حكمة، فعدم العلم بالحكمة ليس نفيًا للحكمة.

وهذه قاعدة مهمة ينبغي أن تُفهم، فإذا تُصوّر هذا في حق المخلوقين، ففي حق الخالق رب العالمين من باب أولى -سبحانه وتعالى-.

فإذن إذا قيل: لماذا حكم الله على هذا بالكفر فمات كافرًا، وحكم على ذلك بالإسلام فمات مسلمًا؟

يقال: قطعًا إن هناك فرقًا وأن هذا مقتضى الحكمة، وعدم علمنا بالحكمة ليس نفيًا للحكمة، وهذه الحكمة التي لا نعلمها هي سرّ الله، وهي قدرة الله، الذي قال فيه السلف: القدر قدرة الله سبحانه.

فمن خاض في هذه الحكمة وأبى إلا أن يعرفها، أو اعترض عليها، هذا هو المذموم من دراسة علم القدر الذي ذكره ابن رجب في مثل هذا، وذكره غيره من أهل العلم.

وقد روي من وجوه متعددة في أسانيدھا مقال وروي عن ابن عباس أنه قال لميمون بن مهران إياك والنظر في النجوم فإنها تدعو إلى الكهانة والقدر فإنه يدعو إلى الزندقة وإياك وشتم أحد من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فيكَبِّكَ اللهُ في النار على وجهك وخرجه أبو نعيم مرفوعًا ولا يصح رفعه، والنهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه منها ضرب كتاب الله بعضه ببعض فينزع المثبت للقدر بآية والنافي له بأخرى. ويقع التجادل في ذلك.

وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم غضب من ذلك ونهى عنه وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمرء فيه وقد نهي عن ذلك.

ومنها الخوض في القدر إثباتاً ونفيًا بالأقيسة العقلية: كقول القدرية لو قدر وقضى ثم عذب كان ظالمًا. وقول من خالفهم إن الله جبر العباد على أفعالهم ونحو ذلك، ومنها الخوض في سر الله، وقد ورد النهي عنه عن علي وغيره من السلف فإن العباد لا يطلعون على حقيقة ذلك.

إذن ذكر ابن رجب أمورًا ثلاثة تتعلق بالقدر:

الأول: أن يُضرب كتاب الله بعضه ببعض، فيقال: قدر الله على الخلائق ما قدر، فلماذا العمل؟ جاءت الشريعة بوجوب العمل، وجاءت بالإيمان بالقدر، لذا أخرج الشيخان واللفظ للبخاري عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في بقيع الغرقد في جنازة، فقال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة، ومقعده من النار»، فقالوا: يا رسول الله أفلا نتكل؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» ثم قرأ: { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيْرُهُ لِيْسِرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيْرُهُ

لِلْعُسْرَى { [الليل: ٥-١٠] }، فلا يُضرب كتاب الله ببعضه ببعض، بل يجب أن يُؤمن بالجميع، يُؤمن بالقدر، وفي المقابل يُجتهد في العمل، ولا يُحتج على القدر بالمعائب، فيقول: أنا معذور في فعل الأمر الفلاني لأن الله قدره عليّ، بل أنت مأمور بالعمل، مع أن الله قدر الأمور كلها.

الثاني: الخوض في القدر إثباتاً ونفيًا بالأقيسة العقلية، يبدأ بقياس أمور القدر على العقل، والقدر أمر غيبي، فلا يصح أن يُقاس على العقل، لذا قال: "كما قالت القدريّة لو قدر وقضى ثم عذب كان ظالمًا"، بنوا على مقتضى العقل، "وقول من خالفهم إن الله جبر العباد على أفعالهم ونحو ذلك".

فضرب مثلاً بالجبرية والقدريّة، القدريّة قالوا: إن الله قدر على العباد أعمالهم، قالوا: إنه لو قيل إن الله قدر على العباد أعمالهم ثم إن الله يعذبهم على هذه الأعمال لكان ظالمًا لهم، وحتى يخرجوا من هذا الظلم، قالوا: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وقابلهم الجبرية، قالوا: لا شك أن الله نهى عن الزنا والسرقة والكفر لكنه قدره على العباد، فقالوا حتى نخرج من هذا المأزق نقول: إن أفعال الله لا حكمة لها، ولا يُسأل عما يفعل، ولا علة لها.

وكلا الفرقتين ضالتان، ويُتصور هذا بما ذكره ابن القيم كما في (مختصر الصواعق)، وأقربه في مثال تقريبي ليفهم وجه الخلاف بين القدريّة والجبرية: مرّ رجلان على

رجل يزني، فقالوا: كيف يزني والله لا يجب الزنا؟ ولا يريد؟ وفي المقابل هذا العبد في فعله للزنا قد قدره الله؟ فقالوا: هذا تناقض.

فأراد أحدهما أن يخرج من هذا التناقض، فقال: حقاً هذا في الظاهر متعارض، لكن حتى نخرج من هذا التعارض يقال: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وأفعال العباد غير داخلية في خلق الله، حتى لا يقع التعارض.

فهو سبحانه لا يريد هذا الأمر، ولا يجبه ومع ذلك وقع، لأنه لم يخلقه، هذا قول القدرية ومنهم المعتزلة.

أما الرجل الآخر قال: يصعب عليّ أن أقول إن الله لم يخلق أفعال العباد، والله يقول: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ} [الزمر: ٦٢]،

فإذن الحل في الخروج من هذا المأزق والتعارض هو أن يُقال: إن الله قدّر هذا الأمر وهو لا يريد، وإن كان الأمر في الظاهر متعارضاً لكنه سبحانه لا يُسأل عما يفعل، ثم انبنى على هذا قولهم: إن أفعال الله لا حكمة لها، ولا تُعلل، ولا تُؤمن بالسببية... إلى غير ذلك.

فهذا أصل ضلال هاتين الفرقتين، والرجل الأول قدرى، ومنهم المعتزلة، والثاني جبري ومنهم الأشاعرة.

أما أهل السنة فقالوا: الجواب سهل، هو أن يقال: إن الإرادة إرادتان، إرادة مُرادَة لذاتها، وهي الإرادة الشرعية، وهو بمعنى محبة الله للشيء، كل ما يحبه الله فهو مُريد له شرعاً، قد يقع وقد لا يقع، هذه الإرادة الأولى وهي مرادة لذاتها وهي الإرادة الشرعية، ومن الإرادة الشرعية قوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: ١٨٥] يحب الله اليسر.

الإرادة الثانية: الإرادة الكونية، وهي ليست مرادة لذاتها، وإنما مرادة لغيرها، فالخير الذي فيها ليس في ذاتها وإنما لغيرها، وهي الإرادة الكونية، ومنها قوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: ٢٩]، فالله لا يريد الزنا شرعاً، لكن يريده كوناً، وما يقع من الإرادة الكونية قد يحبه وقد لا يحبه، وقطعاً لم يقع شيء إلا وأن فيه خيراً، علمه من علمه وجهله من جهله.

هذا تقريب لما ذكره ابن القيم كما في (مختصر الصواعق).

ثم ذكر ابن القيم في كتابه (مدارج السالكين) أن خلق إبليس فيه خير، لكن ليس خيراً في ذاته، وإنما الخير في جهة غيره، فلما خلق إبليس فوسوس لأبينا آدم فخرج من الجنة، تاب آدم وصارت حاله بعد التوبة خيراً من حاله قبل، ثم حصل أمور كثيرة، وهكذا كل من وقع في معصية الله فيتوب منها، يظهر أثر اسم الله التواب،

واسم الله الغفور والغفار،... إلى غير ذلك مما ذكره ابن القيم في كتابه (مدارج السالكين)، فإذن ما يُراد كوناً لا شرعاً فيه خير لكن لا لذاته وإنما لغيره.

فعلى هذا لم يرد الله الزنا شرعاً، لكن أراد كونه، وما يُراد كوناً ليس محبوباً لذاته، وإنما لغيره، ثم ضرب ابن تيمية على ذلك مثلاً في كتابه (منهاج السنة) بالدواء الكريه، قال: هو محبوب من وجه، ومكروه من وجه، فمحبوب من وجه وهو نفعه، ومكروه من وجه وهو طعمه.

فبهذا استطاع أهل السنة أن يؤمنوا بالجميع، أما أهل البدع فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، وهذا هو الأمر الثاني الذي ذكره ابن رجب -رحمه الله تعالى-.

فلذلك الظلم عند القدرية هو القول بأن الله خلق أفعال العباد، لذلك العدل عندهم أن يقال: إنه لم يخلق أفعال العباد، أما الظلم عند الجبرية أن يتصرّف في غير ملكه، قالوا والله لا يمكن أن يتصرّف في غير ملكه لأن الملك كله ملكه، وردّ عليهم

أهل السنة، ومن رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث: «يا عبادي إني

حرمت الظلم على نفسي...» الحديث، كما في المجلد الثامن عشر من (مجموع

الفتاوى)، وقال: على قولكم لا يستطيع الله الظلم، إذا كان الظلم التصرّف في ملك

الغير، والمملك كله ملك الله، إذن لا يُتصور الظلم من الله، فأبي تصرف فهو تصرف

في ملكه، فعلى هذا على كيف يمدح نفسه على ترك الظلم؟ وذلك أنه لا يصح لأحد

أن يمدح نفسه بأمر لا يستطيعه؛ لذا قال: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ} [فصلت:

[٤٦]، ولا يمكن أن يمتدح نفسه إلا بأمر يستطيعه وتركه، وعلى تأصيلكم لا يستطيع أن يظلم سبحانه.

أما أهل السنة فقالوا: الظلم أن تأخذ من حسنات هذا وتعطي هذا، وسيئات هذا وتعطي هذا، وهذا يستطيعه سبحانه، لكنه لا يفعله وحرمه على نفسه سبحانه وتعالى.

ومنها الخوض في سر القدر، وقد تقدم البحث في هذا، إذن ذكر ابن رجب أمورًا ثلاثة تتعلق بالخوض في القدر المذموم، والذي هو من العلم الذي لا ينفع.

ومن ذلك أعني محدثات الأمور ما أحدثه المعتزلة ومن حذا حذوهم من الكلام في ذات الله تعالى وصفاته بأدلة العقول وهو أشد خطرًا من الكلام في القدر لأن الكلام في القدر كلام في أفعاله وهذا كلام في ذاته وصفاته.

يقول: كلام المعتزلة فيما يتعلق بذات الله وصفاته أشد من الكلام في القدر، لأن القدر يتعلق بفعله فحسب، أما ما يتعلق بكلام المعتزلة والجهمية فيما يتعلق بذات الله وصفاته أشد، فهو متعدّد إلى ذاته وصفاته الفعلية والذاتية، أما القدر يتعلق بالأمور الفعلية فحسب.

وأريد أن أشير إلى أمر، أنه لما ذكر قبل: "ومنها الخوض في القدر إثباتاً ونفيًا بالأقيسة العقلية كقول القدرية لو قدر وقضى وعذب لكان ظالمًا"، قال: "وقول من خالفهم"، لم يقل الجبرية أو الأشاعرة، فإن ابن رجب في بعض المواضع يتقيهم قدر الاستطاعة لغلبتهم في زمنه - رحمه الله تعالى رحمة واسعة -.

فابن رجب يذكر أن من المحدثات أن تُستعمل العقول في نفي الكتاب والسنة ومن ذلك نفي الصفات، كما يفعل ذلك المعتزلة وغيرهم، فإذن استعمال العقول له حالان:

الحال الأولى: بما يتعارض مع الكتاب والسنة، وهذا مذموم.

الحال الثانية: بما لا يتعارض مع الكتاب والسنة، بل بما يؤيده، وبما يُحتاج إليه في الكتاب والسنة، وهذا محمود.

وقد أشار لهذا المعنى ابن تيمية في كتابه (بيان الدليل في بطلان التحليل)، وذكر أن الرأي قسمان، رأي محمود ورأي مذموم، الرأي المذموم ما خالف الكتاب والسنة، والرأي المحمود ما دل على الكتاب والسنة، أو أُستفيد وبُني على الكتاب والسنة.

وقسم هؤلاء إلى قسمين أحدهما من نفي كثيرًا مما ورد به الكتاب والسنة من ذلك لاستلزامه عنده للتشبيه بالمخلوقين، كقول المعتزلة لو رؤي لكان جسمًا لأنه لا يرى

إلا في جهة: وقولهم لو كان له كلام يسمع لكان جسماً، ووافقهم من نفى الاستواء
فنفوه لهذه الشبهة: وهذا طريق المعتزلة والجهمية..

لاحظ أنه لم يقل "وهذا طريق الجهمية والمعتزلة والأشاعرة.."، يتقي ذكر
الأشاعرة، لما تقدم ذكره.

وقد اتفق السلف على تبديعهم وتضليلهم وقد سلك سبيلهم في بعض الأمور كثير
من انتسب إلى السنة والحديث من المتأخرين.

وصدق، ويشير بهذا - والله أعلم - إلى الأشاعرة، فإن كثيراً من المتأخرين من أهل
الحديث قد وقعوا في مثل هذا، وهم ينتسبون إلى السنة، ووقعوا في التأويل بمقتضى
العقول، فخالفوا الكتاب والسنة.

فإذن قوله: "انقسم هؤلاء إلى قسمين، أحدهما الذين نفوا كثيراً مما ورد من الكتاب
والسنة بناءً على العقل"، قالوا: لو أثبتنا لله الصفات للزم من ذلك أن يكون محدثاً،
وما كان محدثاً فهو جسم، والجسم من صفات المخلوقين، وهو ما يسمى بدليل

الأعراض وحدوث الأجسام، وهذا بنوه على أدلة عقلية، ونتيجة هذه الأدلة أنها خالفت الكتاب والسنة.

وبدعوى الفرار من التشبيه نفوا ما يريدون من أسماء الله وصفاته على خلاف بينهم في ذلك، وأهل السنة عندهم أن التشبيه هو تسوية الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، أما لو أثبت سمعًا للخالق وسمعًا للمخلوق، وسمع الخالق مغاير لسمع المخلوق لا يُعدّ تشبيهاً، ويُتصور هذا في إثبات الذات، فإن المعتزلة ومثلهم الأشاعرة والماتريدية يثبتون الذات لله، ولا يقولون نفي الذات حتى لا تقع في التشبيه، ويتصورون ذاتاً لله خاصةً له مغايرةً لذات المخلوقين، فيقال: كما تصوّرتهم هذا في الذات فتصوّروه في الصفات، بل إن بعض هذه الطوائف كالأشاعرة والماتريدية يثبتون بعض الصفات، ولا يعتقدون أن إثباتها مستلزم للتشبيه، فيقال: كما اعتقدتم ذلك فيما أثبتموه من الصفات فاعتقدوه فيما نفيتموه وأولتموه من الصفات.

ومثل هذا يقال في المعتزلة، فإن المعتزلة يثبتون الأسماء للخالق والمخلوق، ويجعلون أسماء الله خاصة به، فيقال: كما تصوّرتهم هذا في الأسماء وأنه لم يلزم منه التشبيه، فتصوّروا ذلك فيما نفيتموه من الصفات الفعلية والذاتية.

فالمقصود أنهم استعملوا العقل في ردّ أدلة الكتاب والسنة، وهذا استعمال مذموم، بل من المحدثات كما بيّنه ابن رجب.

والثاني من رام إثبات ذلك بأدلة العقول التي لم يرد بها الأثر، ورد على أولئك مقالتهم كما هي طريقة مقاتل بن سليمان ومن تابعه كنوح بن أبي مريم وتابعهم طائفة من المحدثين قديماً وحديثاً. وهو أيضاً مسلك الكرامية فمنهم من أثبت لإثبات هذه الصفات الجسم إما لفظاً وإما معنى.

ومنهم من أثبت لله صفات لم يأت بها الكتاب والسنة كالحركة وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة.

وقد أنكر السلف على مقاتل قوله في رده على جهم بأدلة العقل وبالغوا في الطعن عليه. ومنهم من استحل قتله، منهم مكي بن إبراهيم شيخ البخاري وغيره.

يبدولي - والله أعلم - أن في الكلام إجمالاً، مقاتل بن سليمان أثبت الجسم، حتى إنه أثبت الجسم بما يتصور بمعنى البدن، أثبتته لله سبحانه وتعالى، لكن قال: جسمه الذي بمعنى البدن مغاير لأجسام المخلوقين، لذلك شدد عليه السلف ومنهم من حكم بكفره وقتله.

وقيل إنه رجع عن ذلك، وقد بين هذا عن مقاتل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في (شرح حديث النزول)، وفي غيره، فمقاتل وقع فيما يُقابل الجهمية، غلا

في الإثبات، حتى أثبت أن الله جسمًا وبدنًا كما أنه للمخلوق، إلا أنه مغاير لأجسام المخلوقين.

وهذا خطأ من مقاتل، فهذا الذي من أجله كُفّر مقاتل، وتقدم أنه قيل أنه رجع عن ذلك، لا لأنه استعمل العقل واعتمد على العقل، فكلام ابن رجب - رحمه الله تعالى - يُوهم أن استعمال أدلة العقل مذموم في الإثبات، فيقال: استعمال العقل كما تقدم له حالان، مذموم ومحمود، بل إن من أدلة إثبات الأسماء والصفات العقل، وهو ما يسمى بالقياس الأولوي، وهذا قد أجمع عليه السلف، كما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه (شرح العقيدة الأصفهانية)، ودل عليه القرآن، قال تعالى: { يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا } [مريم: ٤٢].

فلذلك كل كمال في المخلوق من كل وجه فهو كمال في الخالق من باب أولى، وهذا يسمى بالقياس الأولوي، وهذا استدلال بالعقل، فلذلك يقال: الاستدلال بالعقل له حالان: الحال الأول مذموم، والحال الثاني محمود، فالاستدلال بالعقل في باب الاعتقاد على الوجه الصحيح ليس مذمومًا، كالقياس الأولوي، كما تقدم ذكره.

فكلام ابن رجب كأن فيه - والله أعلم - مبالغة في نفي الاستدلال بالعقل، فالمقصود أن في كلامه إجمالًا، فإن كان المراد أن مقاتل بن سليمان وأمثاله استدلوا بالعقل في باب الاعتقاد حتى أقروا أمرًا مغايرًا للشريعة، فهذا حق، وإن كان المراد عدم الاستدلال بالعقل مطلقًا في باب الاعتقاد فهذا فيه نظر، بل قد دل الكتاب والسنة

وإجماع أهل السنة على صحة الاستدلال بالعقل في باب الاعتقاد، وذلك كالقياس الأولوي على ما تقدم ذكره.

أما ما يتعلق بالحركة، فينبغي أن يُعلم أن الحركة لفظ مجمل، كالجسم، لفظ مجمل، فإن أرادوا بالجسم بأن له جسمًا بالمعنى اللغوي، وهو أن الجسم بدن، فهذا منفي عن الله قطعًا، أما إن أرادوا بالجسم هو ما له الصفات الفعلية كما يقوله المتكلمون، فيقال: هذا خطأ، فإن أهل السنة يثبتون الصفات الفعلية ولا يلزم منه إثبات الجسم، وزعمكم أن إثبات الصفات الفعلية يلزم منه إثبات الجسم خطأ قطعًا.

وهذا ملخص ما قرره ابن تيمية في (شرح حديث النزول) وغيره.

أما ما يتعلق بالحركة، فالحركة لها معنى عند المتكلمين وعند الفلاسفة، فعند المتكلمين يذكرون الحركة هي انتقال الشيء من مكان إلى مكان، بحيث يفرغ المكان الأول وينشغل الثاني.

أما الفلاسفة فعندهم الحركة: هي التغير من حال إلى حال.

وهذان المعنيان إثباتهم لله بالإطلاق بلا تفصيل خطأ، وإنما يقال: الحركة لها إطلاق عام وخاص، والإطلاق العام للحركة بالمعنى اللغوي: أن كل فعل يسمى حركة، ونحن قطعًا نثبت لله صفات فعلية، فإثبات الحركة بالمعنى العام أن كل فعل يُسمى

حركة فهذا صحيح في حق الله سبحانه وتعالى، لأنه يجيء يوم القيامة،... إلى غير ذلك.

أما إثبات الحركة بالمعنى الخاص وهو الانتقال من مكان إلى مكان فمثل هذا لا يُثبت ولا يُنفى، وإنما يقال لله العلو سبحانه، ولا يقال: يلزم منه انتقال من مكان إلى مكان.. إلى غير ذلك، فإن مثل هذه لا تُثبت لله سبحانه وتعالى.

فإذن الخلاصة: الحركة بالمعنى العام وهو أن كل فعلٍ يسمى حركة، فهذا يُثبت بالمعنى العام، وهذا المعنى اللغوي، لذلك يجيء يوم القيامة، ويمشي سبحانه،... إلى غير ذلك من الأدلة.

أما الحركة بالمعنى الخاص فإنها على أصح الأقوال لا تُثبت ولا تُنفى، وإنما يُتوقف فيها، فمن أثبت الحركة كالدارمي وغيره، فمراده -والله أعلم- بالمعنى العام، أن كل فعلٍ يُعد حركة، وقد بيّن هذا ابن تيمية في (شرح حديث النزول)، وبيّن أن عند أهل اللغة، أن كل فعلٍ يسمى حركة.

والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل.

المراد "من غير تفسير" أي على طريقة أهل البدع، وليس المراد تفويض المعنى كما يظن ذلك أهل البدع من المفوضة، وقد وقع في هذا جمع من الحنابلة، وقد ابتلينا بما يسمون اليوم بالحنابلة الجدد، ومتعصبة للمذهب الحنبلي فقهياً، ثم استغلوا هذا التعصب في زعمهم أن مذهب الحنابلة مذهب التفويض، وهذا كذب على الحنابلة، فإن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - من أئمة أهل السنة، وهو من أئمة المثبتين على غير وجه التفويض، بل السلف كلهم مجمعون على الإثبات من غير تفويض للمعنى، وإنما يفوضون الكيفية، وقد بين هذا الإمام مالك فيما روى اللالكائي وغيره لما قال: "الاستواء معلوم والكيف مجهول".

ولابن ماجشون - وهو من أئمة السنة الأوائل - رسالة عظيمة في هذا، نقلها شيخ الإسلام في كتابه (الفتوى الحموية الكبرى)، فيها تقرير بديع للصفات بما يرجع إلى إثبات المعنى ونفي الكيفية، ثم كلام السلف كالزهري والأوزاعي وغيرهم لما قالوا: "أمروها كما جاءت"، وفي بعض الألفاظ: "بلا كيف"، دال على أن لها معنى وكيفية، لكن الكيف نفوه، وفي المقابل أثبتوا المعنى لما قالوا: "أمروها كما جاءت"، أي بما جاءت بمعناها اللغوي.

ثم لو كان المعنى اللغوي غير مراد، والقرآن بلسان عربي مبين لبيّن السلف أنه لا يرجع في أسماء الله وصفاته إلى المعنى اللغوي، لأن القرآن جاء بلغة العرب، فالأصل أنه شامل لكل ما في القرآن، ولو أُريد خلاف هذا لبيّن السلف.

ثم ذم الله اليهود بأنهم أميون، لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ، ولو قيل بأن التفويض معتقد السلف، لكان الصحابة والتابعون أميين في أعظم شيء وهو في أسماء الله وصفاته، وقد بسط الرد شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، وابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلّة)، وأيضاً تكلم على هذا بقوة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في (التدمرية)، وفي (الفتوى الحموية).

فينبغي أن نقف وقفة جازمة وصارمة وشديدة تجاه هؤلاء الحنابلة الذين يسمون بالحنابلة الجدد، ويريدون دعوة الناس إلى أمرين مذمومين، أحدهما أشد ذمًا من الآخر، الأول إلى التقليد والتعصّب المذهبي والفقهي، والثاني إلى التفويض.

ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة خصوصاً الإمام أحمد ولا خوض في معانيها ولا ضرب مثل من الأمثال لها، وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل فلا يقتدى به في ذلك..

يعني اتباع طريقة مقاتل لما غلا في التجسيم والإثبات.

إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي،
وأحمد، واسحق، وأبي عبيد، ونحوهم.

وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلا عن كلام
الفلاسفة، ولم يدخل ذلك في كلام من سلم من قدح وجرح، وقد قال أبو زرعة
الرازي كل من كان عنده علم فلم يصن علمه واحتاج في نشره إلى شيء من الكلام
فليست منه.

إذن السلف مشددون فيما يتعلق بعلم الكلام والفلسفة، وقد تقدم بيان هذا.
ومن ذلك أعني محدثات العلوم ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من ضوابط وقواعد
عقلية ورد فروع الفقه إليها.

قد ضل في باب الفقه طائفتان:

- الطائفة الأولى: أهل الرأي، وهم الذين توسّعوا في الرأي والعقل حتى
خالفوا أدلة الكتاب والسنة بالرأي والعقل، ومن أشهر هؤلاء كثير من
الحنفية، فإنهم أهل رأي.

- الطائفة الثانية: من يقابل أهل الرأي وهم الظاهرية، وهم من غلوا في أدلة الكتاب والسنة حتى جمدوا على ظواهر النصوص، وسيأتي الكلام عن هذا. فإذن أولئك بالغوا في العقل حتى ردوا النصوص بدلالة العقل، أما الظاهرية فبالغوا في التمسك بظواهر نصوص الكتاب والسنة وجمدوا على ظواهرها حتى جرّدوها عن معانيها.

وسواء أخالفت السنن أم وافقتها طردًا لتلك القواعد المقررة وإن كان أصلها مما تألّوه على نصوص الكتاب والسنة لكن بتأويلات يخالفهم غيرهم فيها وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام على من أنكروه من فقهاء أهل الرأي بالحجاز والعراق، وبالغوا في ذمه وإنكاره.

كلام ابن رجب فيه شيء من الإجمال، قال: "ومن ذلك أعني محدثات العلوم ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من ضوابط وقواعد عقلية ورد فروع الفقه إليها"، القواعد والضوابط محمودة ومطلب شرعي، لكن إن أراد ما كان بمقتضى العقل المخالف للكتاب والسنة فحق، وإن أراد أصل التقييد فغير صحيح، بل طريقته تدل على

خلاف ذلك، فإنه هو الذي أَلَّف القواعد الكبرى، وهي قواعد فقهية عظيمة في المذهب الحنبلي.

وهنا الإشكال، قال: **"وسواء أخالفت السنن أم وافقتها طردًا لتلك القواعد المقررة"**، إذا وافقت السنن فليس مذمومًا، وإنما المذموم إذا خالفت السنن، فكأن في كلامه شيئًا من الإجمال، لكن إذا حُمِل على طريقته وما عُرف من هديه واعتنائه بالقواعد، يُحمل هذا على أنه يريد بالقواعد التي خالفت أدلة الكتاب والسنة.

وإلا تأصيل العلم وتقعيده وإرجاعه إلى الضوابط والقواعد محمود، إذا كان صحيحًا، أما إذا كان غير صحيح فمذموم، ومما ذكر ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتابه (أعلام الموقعين) ثم الشوكاني في كتابه (أدب الطلب ونهاية الأرب)، أنه لا يصح أن تُرد أدلة الكتاب والسنة بحجة قاعدة، وهذا يقع فيه كثير من الفقهاء، تراهم يقولون: دل الكتاب أو السنة على كذا، لكن هذا يخالف قاعدة، فيرد الدليل من الكتاب والسنة، وهذا لا يصح، إلا إذا كانت القاعدة مبنية على أدلة، والأدلة متواردة، ثم جاء حديث فردٌ يخالف ذلك، فإنه يُنظر في دلالاته أو في ثبوته، أما أن يُرد الدليل بمجرد مخالفة قاعدة مزعومة فهذا لا يصح.

فأما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم أو عند طائفة منهم فأما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به.

وهذا تأصيل مهم وبديع للغاية، وهو أن أئمة السنة يعملون بالحديث، إذا وُجد من عمل به ممن سبقهم، أما إذا أجمعوا على تركه أو لم يعملوا به فإنه لا يصح العمل به، وهذا أمر موجود في كلام أئمة السنة كالشافعي وغيره، بل حتى شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - قرر هذا في كتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، لكن ذكره بضوابط.

لكن هذا التأصيل أمر صحيح ولا يصح القول إلا به، لو صح الحديث من جهة إسناده، وأجمع العلماء على عدم العمل به أو لم تجد العلماء عملوا به لا يصح أن يُعمل به، وذلك أنه يجب علينا في الفهم أن نكون متبعين للسلف، والسلف لم يفهموا هذا فنكون متابعين لهم، ولا يصح الخروج عن فهمهم.

ومما يوجد عند بعض المتأخرين أنهم يعملون بالنص ولا يلتفتون إلى إجماع العلماء على ترك العمل به، وهذا خطأ، وذلك أن من ظهر له نص ولم ير العلماء عملوا به، ورأى العلماء عملوا بخلافه فلا يصح له أن يعمل به، لأننا مأمورون باتباع السلف،

كما أنه لا يصح أن يُقبل خبر إلا بعد صحة إسناده، فنحتاج للاحتجاج إلى إسناده النص إن كان آية فهو ثابت بكونه من كتاب الله، أو حديثاً بصحة إسناده إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فكذلك لا يصح أن نفهم نصاً إلا بسلف، فلا بد من إسناده الفهم، فنحتاج إلى إسنادين، إلى إسناده النص وإسناده الفهم.

فنحن مأمورون باتباع السلف فعلاً وتركاً، وهذا الكلام من ابن رجب عظيم، والإمام الترمذي لما أَلَّف كتابه (الجامع)، قال: كل ما في كتابي قد عمل به أهل العلم إلا حديثين. فإذا راعى الترمذي هذه القاعدة، وشرح هذا ابن رجب في شرحه على العليل، وذكر أحاديث ذكر العلماء أنهم لم يعملوا بها.

لكن أنبه إلى أمر، وهو أنه قد يظن عالم أن هذا الحديث أجمع العلماء على عدم العمل به، وقد يكون مخطئاً في ذلك، فقد يوجد من عمل به، لكن التأصيل صحيح، وإن كان قد يُخطئ في تنزيل هذا على بعض الأحاديث.

لكن مما يجب أن يُعتنى به أنه إذا صحَّ الحديث ولم ترَّ العلماء عملوا به بل عملوا بخلافه، لا يصح أن نعمل به حتى نقف على سلف قد عمل بهذا الحديث.

وقد رأيت بعضهم يقول: لي سلف، فيقال: من سلفك؟ يقول: سلفي رسول الله -

صلى الله عليه وسلم -!

يقال: هذا استدلال بمورد النزاع، فنحن مختلفون في فهم النص، هل يُفهم على هذا أم لا، ثم ترك العلماء للعمل به دلالة على أنه قد نُسخ، أو أنه لم يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإن كان ظاهر إسناده الصحة، وقد نبّه على هذا الألباني -رحمه الله تعالى- في كتابه (إرواء الغليل)، لما ذكر حديث سُرق وأنه بيع في دين كان عليه، قال: ترك العلماء العمل به، واعتبر هذا طريقة صحيحة، وهو إشارة إلى النسخ أو إلى عدم الصحة، وهذا تأصيل مهم.

قال عمر بن عبد العزيز: خذوا من الرأي ما يوافق من كان قبلكم فإنهم كانوا أعلم منكم.

فأما ما خالف عمل أهل المدينة من الحديث فهذا كان مالك يرى الأخذ بعمل أهل المدينة الأكثرين أخذوا بالحديث.

هذا فيه تأصيل وقد بيّنه ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتاب (حجية مذهب أهل المدينة)، وقسم عمل أهل المدينة إلى أربعة أقسام، قسم يجري مجرى النقل، كمقدار الصاع ونحو ذلك، فهذا ذكر أنه معمول به عند المذاهب الأربعة، إلى أن ذكر القسم

الرابع وهو عمل أهل المدينة بعد الخلفاء الراشدين، ويبيّن أن هذا انفرد به مالك وأن الصواب خلافه.

ومما أنكره أئمة السلف الجدال والخصام والمرء في مسائل الحلال والحرام أيضًا، ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام، وإنما أحدث ذلك بعدهم كما أحدثه فقهاء العراقيين في مسائل الخلاف بين الشافعية والحنفية وصنفوا كتب الخلاف ووسعوا البحث والجدال فيها وكل ذلك محدث ل أصل له وصار ذلك علمهم حتى شغلهم ذلك عن العلم النافع.

أصل الجدال في مسائل الحلال والحرام مجمع على جوازه، حكى الإجماع ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)، ونقل آثارًا عن السلف في ذلك. فكلام السلف من الصحابة ومن بعدهم كثير في المجادلة في مسائل الحلال والحرام، قال: بخلاف مسائل الاعتقاد، فالسلف على خلاف هذا.

فإذن يُحمل كلام ابن رجب - رحمه الله تعالى - على الجدال بغير علم، أو الجدال الذي يُراد منه الغلبة لا الوصول للحق، يعني ليس لأصل الجدال، وإنما لأمر خارجة عنه، كأن يكون بغير علم، أو يُراد منه المغالبة، أو المراد به التعصّب ونصرة الباطل،

ونصرة قول الأصحاب أيًا كان، إلى غير ذلك من المعاني، ولا يُراد به أصل الجدل في المسائل الفقهية، فإن أصل الجدل في المسائل الفقهية جائز بالإجماع، وقد فعله السلف، وقد بين هذا ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- في كتابه (جامع بيان العلم وفضله).

وقد حصل عند أهل الرأي -الحنفية- توسّع في الجدل في مسائل الفقه، ثم انتشر وسرى إلى بقية أصحاب المذاهب الأربعة، والمذموم هو التوسّع في ذلك ونصرة قول الأصحاب لأنه قول الأصحاب، لا اتباعاً للدليل، وهذا خطأ ومذموم. وقد قسم ابن تيمية -رحمه الله تعالى- الجدل إلى مذموم ومحمود، وأن الجدل المحمود ما كان بعلم وسلطان، ويقابله الجدل المذموم وهو بغير علم، بين هذا في كتابه (الاستقامة).

وكلام ابن رجب فيه نوع من الإجمال -رحمه الله تعالى-.

وقد أنكر ذلك السلف وورد في الحديث المرفوع في السنن: «ما ضل قوم بعد هدى

إلا أوتوا الجدل» ثم قرأ: {مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ}.

أنكر السلف الجدل المذموم، لا أصل الجدل في المسائل الفقهية، وإنما أنكروا الجدل المذموم إما بجهل أو يراود به المغالبة، أو رد الحق، إلى غير ذلك.

وقال بعض السلف إذا أراد الله بعبد شرًا أغلق عنه باب العمل وفتح له باب الجدل.

وقال مالك أدركت أهل هذه البلدة وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس

اليوم.

والمراد بهذا الجدل المذموم الذي لا فائدة منه، وإنما يراد به الانشغال بالقييل والقال وترك العمل، أما الجدل لإحقاق الحق وإبطال الباطل والوصول إلى مراد الله في المسائل الفقهية، فهذا محمود وهو عبادة عظيمة، وإن كان الإكثار منه مزلة قدم، لأنه قد يُراد من ورائه المغالبة.

يريد المسائل وكان يعيب كثرة الكلام والفتيا ويقول يتكلم أحدهم كأنه جمل مغتلم يقول هو كذا هو كذا بهدر في كلامه وكان يكره الجواب في كثرة المسائل.

يريد الإكثار من المسائل التي لا تنفع، لا بد أن يُحمل على المسائل التي لا تنفع، كالتي اشتهرت عند أهل الرأي من ضرب الافتراض، وكثرته، إذا قدر كذا، وإذا قدر كذا... فهذا لا ينفع ولا يُحتاج إليه، هذا الذي ذمه الإمام مالك، لا الإكثار من بحث المسائل ودراستها.

ويقول: قال الله عز وجل: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي} فلم يأتيه في ذلك جواب. وقيل له: الرجل يكون عالمًا بالسنن يجادل عنها قال لا ولكن يجبر بالسنة فان قبل منه وإلا سكت.

وقال: المرء والجدال في العلم يذهب بنور العلم.

أما كثرة الكلام في الفتيا وفي العلم، هذا له حالان، إن كان بعلم فإنه محمود، لأن فيه نشرًا للعلم، وإن كان بغير علم فهو مذموم، وقد أشار لهذا ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين)، فإن ابن عباس كثر نقل الفتاوى عنه، وكثر كلامه في العلم، لكثرة وغزارة علمه - رحمه الله تعالى -.

وغيره لم يحصل له هذا الأمر، إما لقلة علمه أو لم يتهيأ بأن طال عمره وتأخر زمنه كما حصل لعبد الله بن عباس.

إذن كثرة المسائل والفتوى إذا كانت بعلم فهي محمودة، أما إذا كانت بغير علم فهي مذمومة، فما جاء من السلف في إنكار مثل هذا فهو محمول على غير علم، ولذلك استدل بقوله تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ} [الإسراء: ٨٥]، النبي - صلى الله عليه وسلم - ولو تكلم فيها لتكلم بغير علم، فلذلك لم يتكلم فيها - صلى الله عليه وسلم -.

ثم لم يُبينها لأنه لا فائدة من معرفة الروح، أما بيان ما ينتفع الناس منه فهو محمود،
 لذلك قال: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا
 قَلِيلًا} [الإسراء: ٨٥]، فهو لا يعلم ما يتعلق بالروح، فلذا لم يُجب به، وربنا لم يخبره
 عن تفاصيل أمر الروح لأنه لا فائدة من ذلك.

فإذن كثرة الفتوى والقبيل والقال في العلم له حالان، إما بحق وبصواب وبطريقة
 مبنية على الدليل والأثر فهذه محمودة، وإما بخلاف ذلك فهذا مذموم.

أما الجدل في باب الاعتقاد فهذا مذموم وهذا الذي قيل للإمام مالك فيه: الرجل
 يكون عالم بالسنة، يجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يُخبر السنة. هذا قد يُحمل على السنة
 فيما يقابل البدعة، فمثل هذا لا يُجادل فيه، هذا من حيث الأصل، وقد يُحمل على
 السنة بما يُقابل الواجب، أي المستحب، فيكون هذا الجدل محمولاً على الجدل
 المذموم.

ثم أنبه إلى أمر، وقد تقدمت الإشارة إليه، وهو أن الأصل في الجدل في مسائل الفقه
 جائز بالإجماع، كما تقدم من كلام ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)،
 أما ما يتعلق بالاعتقاد، فالأصل أنه ممنوع، بيّن هذا اللالكائي، والآجري، والإمام
 أحمد - رحمه الله تعالى - وبيّن هذا ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)،
 لكن قد يُنتقل عن هذا الأصل لمصلحة راجحة، لذلك ناظر إبراهيم - عليه
 السلام - في مسألة عقديّة، النمروذ بن كنعان، وناظر ابن عباس - رضي الله عنه -

الخوارج، وناظر عمر بن عبد العزيز أيضًا الخوارج كما نقله عنه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله)، وهكذا أئمة الإسلام، وناظر ابن تيمية جمعًا كثيرًا من أهل البدع، وأيضًا ناظر الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-. حفصًا الفرد في مسألة عقديّة وهي كلام الله، وكفره.

وقال المرء في العلم يُتسي القلب ويورث الضغن. وكان يقول في المسائل التي يُسأل عنها كثيرًا لا أدري. وكان الإمام أحمد يسلك سبيله في ذلك.

وهذا حق، ما لا يُعلم أو يُشك فيه، يقول: لا أدري، أما ما يُعلم فالأصل أن يُبين وأن يُوضّح للناس.

وقد ورد النهي عن كثرة المسائل وعن أغلوطات المسائل وعن المسائل قبل وقوع الحوادث وفي ذلك ما يطول ذكره.

وقد اشتهر عن أهل الرأي كثرة الكلام في المسائل قبل وقوعها، وقد ذم ذلك السلف، وذلك لأنه إذا تكلم فيها فإنه يتكلم عن الله وقد يُخطئ، ولا حاجة لذلك، فإذا نكلام الكلام فيما لم يقع من المسائل له حالان:

-الحال الأولى: لا فائدة منه، وهذا مذموم لأنه قد يتكلم فيه بخلاف ما يُريده الله.

-الحال الثانية: ما يُحتاج إليه، فمثل هذا محمود.

فكلام ابن رجب -رحمه الله تعالى- فيه إجمال، ومن أخذه بظاهره قد يظن أن ابن رجب يذم كثرة الفتيا في مسائل العلم ولو كان بحق، وكثرة الجدل، وأيضاً الجدل في مسائل الفقه ولو كان بحق، والأمر على خلاف ذلك، ويدل على هذا ما تقدم ذكره.

وقد حصلت مناظرات فقهية كثيرة بين الإمام الشافعي ومحمد بن الحسن، ونقل أشياء من ذلك الشافعي في كتبه، وذكر مناظراته لغير واحد، ويحكىها قصة، قلت له... وقال لي...، فدل هذا على أن السلف لا يذمون المناظرة في باب الفقه.

ومع هذا ففي كلام السلف والأئمة كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق التنبيه على مأخذ الفقه ومدارك الأحكام بكلام وجيز مختصر يفهم به المقصود من غير إطالة

ولا إسهاب، وفي كلامهم من رد الأقوال المخالفة للسنة بالطف إشارة وأحسن عبارة بحيث يغني ذلك من فهمه عن إطالة المتكلمين في ذلك بعدهم.

فإذن السلف يتكلمون في العلم لكنهم أوتوا فقهاً ودقة، بحيث إن كلامهم قليل ومعناه كثير، وهذا محمود، لذا في البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «بعثت بجوامع الكلم»، كلام قليل ومعناه كثير.

بل ربما لم يتضمن تطويل كلام من بعدهم من الصواب في ذلك ما تضمنه كلام السلف والأئمة مع اختصاره وإيجازه.

وهذا حق، قد يطيل من بعدهم الكلام فيخطئ، أما السلف يختصرون فيكون اختصارهم صواباً من جهة المنطوق أو المفهوم.

فما سكت من سكت من كثرة الخصام والجدال من سلف الأمة جهلاً ولا عجزاً ولكن سكتوا عن علم وخشية لله.

هذا حق، إن كان الجدال مذموماً فقد تركوه عن خشية، وإن كان الجدال محموداً فإنهم لم يسكتوا عنه، وما سكتوا عنه فإنه لم تقع الحاجة إليه في زمنهم، ووقعت لمن بعدهم، أو لم يحتاجوا إليه واحتاج إليه من بعدهم، فلا بد من التفصيل في مثل هذه المسائل، لأن الإجمال فيها يُسبب إشكالاً.

وقد رأيت جمعاً يأخذون بمثل هذه الإجماليات، وسأشير لهذا، وقد نسبوا أشياء للسلف وهي خطأ، من ذلك أن بعضهم ظن أن السلف أميون في العلم، لا يُدققون في المسائل، ولا يُحررون المسائل، ويتمسكون بكلمات لابن رجب في هذا، وهذا خطأ قطعاً يدل عليه هدي السلف، فإن السلف أهل تحقيق وتدقيق في مسائل العلم.

ومن كلمات الشافعي المشهورة التي رواها البيهقي في كتابه (المدخل)، ونقلها الذهبي في كتابه (السير)، أنه قال: "من طلب علماً فليدقق لئلا يذهب دقيق العلم"، وكتب الشافعي خير شاهد على هذا، فإنه دقق في مسائل كثيرة، وكذلك كتب المسائل للإمام أحمد، فإن فيها تدقيقاً عظيماً في مسائل العلم، فيُورد عليه الإشكال فيُجيب عليه، كما في مسائل إسحاق بن منصور الكوسج، ومسائل ابنه عبد الله وصالح، وغيره.

فالسلف أهل علم، لكن يتكلمون بمقتضى ما يُحتاج إليه، قد يُؤلف ابتداءً، وقد يُذكر الإيراد والإشكال فيأتي الجواب منهم -رحمهم الله رحمة واسعة-.

وابن رجب قطعاً ليس على هذه الطريقة، بدليل أنه قد شرح البخاري ودقق في المسائل أيما تدقيق، وشرح الأربعين ودقق في مسائل الفقه أيما تدقيق، وهكذا في بقية كتبه -رحمه الله تعالى-، لكن أناساً فهموا هذا وظنوه عن السلف، حتى جعلوا السلف أميين لا يفقهون شيئاً من العلم، وإنما يأخذون العلم بالإجمال، حتى سمعت كلاماً لأحدهم يقول: إن شرح العلم وذكر الأقوال والرد عليها.. إلخ، هذا خلاف طريقة السلف، ينبغي أن تكون سهلاً في العلم، تقرأ الحديث وتفهمه وانتهى الأمر، كل حديث تقرأه تفهم منه ما فتح الله عليك وأنت عربي وهذا يكفي

ووالله لو سمعتم كلامه لرأيتم العجب من اللحن والخطأ في كلامه، صحيح هو عربي عرقاً، لكن ليس عربياً لساناً، أين لساننا عن العرب الأوائل؟ حتى يأتي مثل هذا وغيره ويقول يكفي أن تقرأ الحديث في ظاهره وتستنبط منه ولا تحتاج إلى بحث ولا دراسة، ويزعم أن هذه طريقة السلف، والسلف أبعد الناس عن هذا كما تقدم بيانه.

وما تكلم من تكلم وتوسع من توسع بعدهم لاختصاصه بعلم دونهم ولكن حباً للكلام وقلة ورع، كما قال الحسن وسمع قوما يتجادلون هؤلاء قوم ملوا العبادة وخف عليهم القول وقل ورعهم فتكلموا.

يقال: من تكلم بعدهم له حالان:

-الحال الأولى: كلام لا فائدة منه، وأولى منه الكلام الخطأ، فعليه يُنزل كلام

ابن رجب.

-الحال الثانية: يتكلم بما يقتضيه الحال، فلما وُجد المتكلمون ونشروا بدعهم،

احتاج أهل السنة أن يُفندوا هذه البدع ويخوضوا المعارك في بيان خطأها،

لأن الأمة ابتليت بذلك، وشاع هذا الأمر بين الأمة، فإذن كلامهم كان

لحاجة وُجدت في زمان لم توجد في وقت السلف، فهذا محمود وليس

مذموماً.

وقال مهدي بن ميمون سمعت محمد بن سيرين وما رآه رجل ففطن له فقال إني

أعلم ما يريد إني لو أردت أن أماريك كنت عالماً بأبواب المرء: وفي رواية قال أنا

أعلم بالمرء منك ولكني لا أماريك وقال إبراهيم النخعي ما خاصمت قط وقال

عبد الكريم الحوري ما خاصم ورع قط وقال جعفر بن محمد إياكم والخصومات في

الدين فإنها تشغل القلب. وتورث النفاق.

هذا محمول كما تقدم على الخصام المذموم، إما في الاعتقاد، والأصل فيه أنه مذموم وممنوع، أو في الفقهيات على وجه مذموم كما تقدم بيانه.

وكان عمر بن عبد العزيز يقول: إذا سمعت المرء فأقصر، وقال: من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر الثقل. وقال: أن السابقين عن علم وقفوا وببصرنا قد كفوا وكانوا هم أقوى على البحث لو بحثوا. وكلام السلف في هذا المعنى كثير جداً.

وهذا حق، لا يصح لأحد أن يُحدث وأن يتقدم بين يدي السلف، لأنهم ما تركوا ذلك إلا عن علم، لكن هذا شيء وترك الجدال المحمود الذي وجد مقتضاه فيما بعد شيء آخر.

وقد فتن كثير من المتأخرين بهذا فظنوا أن من كثر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك، وهذا جهل محض، وانظر إلى أكابر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت، كيف كانوا، كلامهم أقل من كلام ابن عباس وهم أعلم منه وكذلك كلام التابعين أكثر من كلام الصحابة والصحابة أعلم منهم.

وليس كلام ابن عباس مذموماً، وإنما وُجِدَت الحاجة لابن عباس، لأنه تأخر زمن وفاته، وكثر الداخلون في الإسلام فاحتاجوا إليه أكثر من غيره، بخلاف غيره ممن مات متقدماً فإنه لم يحتج الناس إليه كما احتاجوا إلى ابن عباس، ومع ذلك وُجِدَ كلام كثير لابن مسعود لأنه انتقل إلى الكوفة، وكان إمامهم، ما لم يوجد لغيره، لأنه احتج إليه ما لم يُحتج لغيره.

فإذن قلة كلام من تقدم كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ليس ذمّاً للكلام بحق، وإنما لم يُحتج لذلك، ومما يُقطع به أن أعلم هذه الأمة بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- أبو بكر، بالإجماع، كما نقل الإجماع ابن تيمية عن غير واحد، ونقله غير ابن تيمية، وهو أعلم الناس بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وروايته للحديث قليلة بالنسبة لأبي هريرة، وذلك لأنه احتج لأبي هريرة ولم يُحتج لأبي بكر الصديق في زمانه، وتأخرت وفاة أبي هريرة، فاحتاج إلى كثرة الرواية، وهذا ما لم يكن لأبي بكر الصديق، زد على ذلك أنهم كانوا من حيث الأصل أهل ورع، لا ينسبون الشيء للنبي -صلى الله عليه وسلم- إلا إذا احتاجوا.

وكذلك تابعوا التابعين كلامهم أكثر من كلام التابعين والتابعون أعلم منهم. فليس

العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال

أما أن التابعين أعلم من أتباع التابعين، هذا من حيث الجملة، وإلا يوجد في أتباع التابعين من هو أعلم من التابعين، أما الصحابة فلا شك أنهم أعلم هذه الأمة، وأفضل هذه الأمة، أما من بعدهم فإنه قد يوجد في المتأخر كأتباع التابعين من هو أعلم من التابعين، وهذا من حيث الجملة.

وتقدم أن كثرة الكلام قد ترجع إلى قلة العلم وعدم الخوف من الله، وهذا مذموم، وقد ترجع إلى أنه قد وجدت الحاجة لفلان حتى تكلم أكثر من غيره، ولم توجد الحاجة لغيره، وبعبارة أخرى: وُجد مقتضى الكلام عنده ولم يوجد عند غيره، إما لتأخر زمانه أو لوجود بدع في زمانه لم توجد عند غيره،... إلى غير ذلك.

ولكنه نور يقذف في القلب يفهم به العبد الحق ويميز به بينه وبين الباطل ويعبر عن ذلك بعبارات وجيزة محصلة للمقاصد.

صحيح، ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يقذفه الله في قلب العبد، وهذه عبارة صحيحة لكن لا بد أن تُفهم على وجهها، لا يصح لأحد أن يقول: لا أكلف نفسي طلب العلم ولا حفظ القرآن وحفظ السنن والآثار، وإنما أشتغل بالعبادة، فإن العلم نور يقذفه الله في قلب العبد، هذا خطأ قطعاً.

والسلف على خلاف ذلك، فأحمد كان يحفظ ألف ألف حديث، والمراد أشياء مروية بأسانيدها ما بين مرفوعة للنبي - صلى الله عليه وسلم - أو آثار عن الصحابة أو التابعين، ولم يحفظ هذا أحمد بأن جلس يقرأ القرآن ويتعبّد، وإنما بالجد والاجتهاد والرحلة، وهكذا غيره من أئمة السنة كالشافعي، حفظ كثيرًا، ودرس كثيرًا، وألف الكتب المفيدة، ووضع الدروس وحلق العلم، ومثله الإمام أحمد، ومثل ذلك الإمام مالك - رحمه الله تعالى -، إلى غيرهم من أئمة السنة.

إذن هم اجتهدوا وتعبوا، وإنما هذا الكلام الذي يقال: "ليس العلم بكثرة الرواية"، هذا في المقارنة بين رجلين، بين رجل عنده كثرة المعلومات لكن لم تنفعه ولم يتعبّد بذلك ولم يصلح قلبه بذلك، وبين رجل ليس كذلك، فمثل هذا لم ينتفع بالعلم، أما من جمع بين الأمرين: كثرة تحصيل مسائل العلم وانتفاع قلبه بذلك، فهذا نور على نور.

ورأيت بعضهم يبالي في مثل هذه الآثار ويجعلها عذرًا له في الكسل في تحصيل العلم، أو قد يُفتن فيدع تحصيل العلم ويشغل في مثل هذا، وقد نبّه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - فيما نقله ابن رجب في (شرح العلل)، قال: احذروا الصالحين في العلم، ويريد بهم من انشغلوا بالعبادة والصلاح عن تحصيل العلم والرواية، فإن هؤلاء إذا رووا أخطأوا، لأنهم لم يضبطوا العلم، وقد نقل آثارًا في ذلك ابن رجب في شرحه على (العلل)، اشتغلوا بالعبادة حتى تركوا تحصيل العلم ومراجعة العلم،

وهذا مذموم نقصاً لا مذموم إثماً، لأنه انتقل إلى مفضول وترك الفاضل، ولا يقال آثم لكن فوّت الأفضل.

وإنما الأكمل أن يُجتهد في تحصيل العلم، وأن يُدقق في مسائل العلم، وفي المقابل مع التعبد بذلك وصلاح القلب به، أي أن يجمع بين علمين، بين العلم بأمر الله والعلم بالله، كما سيأتي في كلام الثوري - رحمه الله تعالى -.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً ولهذا ورد النهي عن كثرة الكلام والتوسع في القيل والقال، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لم يبعث نبياً إلا مبلغاً وأن تشقيق الكلام من الشيطان، يعني أن النبي إنما يتكلم بما يحصل به البلاغ.

وأما كثرة القول وتشقيق الكلام فإنه مذموم. وكانت خطب النبي صلى الله عليه وسلم قصداً، وكان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه، وقال إن من البيان سحراً وإنما قاله في ذم ذلك لا مدحاً له كما ظن ذلك من ظنه ومن تأمل سياق ألفاظ الحديث قطع بذلك.

يعني الحديث: «إن من البيان لسحراً»، أخرجه مسلم من حديث عمار بن ياسر، والبخاري من حديث ابن عمر، فمن العلماء من جعله ذمًا، وذهب إلى هذا طائفة من السلف، وهو قول ابن رجب -رحمه الله تعالى-، ومنهم من قال يختلف باختلاف استعمال البيان، إن استعمل في رد الحق فهو مذموم، وإن استعمل في بيان الحق وتأكيده فهو محمود، وهذا قول ابن بطال وابن عبد البر، والخطابي، وجماعة من أهل العلم.

فالمقصود الذي يهمننا أن استعمال البيان في رد الحق مذموم، أما استعماله في إحقاق الحق فإنه محمود، ومما أشار له ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه (منهاج السنة) أن للبلاغة معنى عند المتأخرين، وهي تكلف الألفاظ التي لا تفهم، إلى غير ذلك من التكلف المذموم، فهذا مذموم،

وإنما معنى البلاغة هو أن يُبيّن المراد بمعنى يفهم، وهذا هو المحمود، لذا ترى بعض الخطباء يبالغ ويأتي بالعبارات الوحشية والتي يقل استعمالها بحيث إنها لا تفهم ويزعم أن هذا نوع من البلاغة، وهذا خطأ، بل البلاغة أن يكون الكلام واضحًا يبلغ السامع معنى المراد بأسلوب سهل يفهم، ولا يتعارض مع تحسين الكلام، فإن تحسين الكلام شيء وتقعير الكلام وأن يُؤتى بالألفاظ التي يقل استعمالها بحيث أنها تُستنكر شيء آخر.

وفي الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أن الله ليبيغض البليغ من الرجال الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة بلسانها، وفي المعنى أحاديث كثيرة مرفوعة وموقوفة على عمر وسعد وابن مسعود وعائشة وغيرهم من الصحابة..

والجامع لهذا أن من استعمل اللسان والبلاغة في رد الحق أو تزيين الباطل فهذا المذموم، بخلاف من استعمله في بيان الحق وتأكيدهِ وتأصيلهِ.

فيجب أن يعتقد أنه ليس كل من كثر بسطة للقول وكلامه في العلم كان أعلم ممن ليس كذلك.

وهذا حق، ليس كل من كثر كلامه فهو أعلم ممن قلّ كلامه، وفي المقابل ليس كل من قلّ كلامه فهو أعلم ممن كثر كلامه، وإنما العبرة بالكلام المحقق المبني على دليل من الكتاب والسنة، فإذا كثر من الرجل فهو محمود منه، لأنه قد بلغ الحق.

وقد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين انه أعلم ممن تقدم. فمنهم من يظن في شخص أنه أعلم من كل من تقدم من الصحابة

ومن بعدهم لكثرة بيانه ومقاله. ومنهم من يقول هو أعلم من الفقهاء المشهورين المتبوعين. وهذا يلزم منه ما قبله لأن هؤلاء الفقهاء المشهورين المتبوعين أكثر قولاً ممن كان قبلهم فإذا كان من بعدهم أعلم منهم لاتساع قوله كان أعلم ممن كان أقل منهم قولاً بطريق الأولى. كالثوري والأوزاعي والليث. وابن المبارك. وطبقتهم. ومن قبلهم من التابعين والصحابة أيضاً.

فإن هؤلاء كلهم أقل كلاماً ممن جاء بعدهم وهذا تنقص عظيم بالسلف الصالح وإساءة ظن بهم ونسبته لهم إلى الجهل وقصور العلم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

يقول لو جعلت كثرة الكلام دليلاً على أنه أعلم، وزعمت أن هذا العالم أعلم حتى من الصحابة، إذن هكذا كل من تأخر سيكون أعلم ممن قبله، حتى من الأئمة المتبوعين إلى الصحابة.

ولا يمكن أن يقال مثل هذا لسبب، وهو أن العلم كلما تأخر كثر الدخيل فيه، فإذا كثر الدخيل فيه كثرت المعلومات، فصعب على العالم أن يميز الحق، بخلاف السلف فإن العلم قليل لأنه لا يوجد عندهم إلا العلم النقي، هذا في عهد الصحابة، والدخيل قليل للغاية، أما في عهد التابعين فكثر الدخيل، وهكذا، هذا من جهة.

الجهة الثانية: قُرب عهدهم بالتنزيل، فالصحابه عايشوا التنزيل، وهؤلاء قُرب عهدهم ممن عايش التنزيل، فالتابعون أحرى بأن يقفوا على الحق ممن بعدهم، وعلى هذا فقس.

ولقد صدق ابن مسعود في قوله في الصحابة أنهم أبر الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا. وروي نحوه عن ابن عمر أيضًا، وفي هذا إشارة إلى أن من بعدهم أقل علمًا وأكثر تكلفًا.

وقال ابن مسعودًا أيضًا إنكم في زمان كثير علماءؤه قليل خطباءؤه وسيأتي بعدكم زمان قليل علماءؤه كثير خطباءؤه فمن كثر علمه وقل قوله فهو الممدوح ومن كان بالعكس فهو مذموم.

وقد شهد النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن بالإيمان والفقهاء. وأهل اليمن أقل الناس كلامًا وتوسعًا في العلوم لكن علمهم علم نافع في قلوبهم ويعبرون بألسنتهم عن القدر المحتاج إليه من ذلك، وهذا هو الفقه والعلم النافع.

وينبغي أن يُعلم أن أكثر السلف على أن أهل اليمن الممدوحين لما قال -صلى الله عليه وسلم-: «الإيمان يمان، والحكمة يمانية»، ليس المراد به اليمن الذي نعرفه اليوم

والمحدد جغرافياً، بل كثير من السلف قال المراد بهم الأوس والخزرج، أي يراد بهم الأنصار كطاوس وأحمد وأبي عبيد القاسم بن سلام، إلى غير ذلك من كلمات العلماء -رحمهم الله تعالى-، ووجد في كلام المتأخرين أنه جعله لليمن بصفة عامة.

فصل: فأفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم الذين سميناهم فيما سبق.

فإنه قد يُستشكل على قوله لما قال: "فأفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة.. إلخ...، فديُستشكل أنه لم يذكر التوحيد وما يتعلق بالله، وقد ذكر ابن القيم وابن أبي العز الحنفي أن أفضل العلم علم الاعتقاد، لأن العلم يشرف بشرف من يتعلق به، والاعتقاد يتعلق بالله، فلذلك شَرَفَ من هذا الباب، ولا شك أن التوحيد أشرف العلوم.

لكن كأنه لم يكن مراد ابن رجب النظر إلى أفضل العلوم باعتبار العلم وأقسام العلم، كعلم الاعتقاد والفقهاء.. إلخ، وإنما النظر إلى مصادر العلم، لذلك ذكر القرآن والحديث.

فضبط ما روي عنهم في ذلك أفضل العلوم مع تفهمه وتعقله والتفقه فيه، وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه إلا أن يكون شرحًا لكلام يتعلق من كلامهم وأما ما كان مخالفًا لكلامهم فأكثره باطل أو لا منفعة فيه.

هذا حق، قال: "فضبط ما روي عنهم"، إذن يحتاج إلى جهد وعلم حتى يُضبط. قال: "ما روي عنهم في ذلك أفضل العلوم مع تفهمه وتعقله والتفقه فيه، وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه"، يقول في كثير منه، "إلا أن يكون شرحًا لكلام يتعلق من كلامهم وأما ما كان مخالفًا لكلامهم فأكثره باطل أو لا منفعة فيه"، أي ما كان مخالفًا لكلامهم فهو ما بين باطل أو لا منفعة فيه، لكن يُزاد على هذا ويُقال: قد حدث أمور بعد السلف، فاحتاج المتأخرون أن يتكلموا فيه، فمن تكلم فيه على قواعد الكتاب والسنة معتمدًا على الكتاب والسنة وعلى قواعد السلف فإنه محمود، وليس مذمومًا.

وفي كلامهم في ذلك كفاية وزيادة فلا يوجد في كلام من بعدهم من حق إلا وهو في كلامهم موجود بأوجز لفظ وأخصر عبارة ولا يوجد في كلام من بعدهم من باطل

إلا وفي كلامهم ما يبين بطلانه لمن فهمه وتأمله ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة
والماخذ الدقيقة ما لا يهتدى إليه من بعدهم ولا يلم به.

فمن لم يأخذ العلم من كلامهم فاته ذلك الخير كله مع ما يقع في كثير من الباطل
متابعة لمن تأخر عنهم.

صحيح، يحتاج من أراد جمع كلامهم من معرفة صحيحه من سقيمه، فعلى هذا كلام
الأولين أحسن وأدق وأنفع من كلام المتأخرين، فهو أقل كلاماً وأكثر علماً، وأدق
وأقعد، لذا المفترض أن نسير على سننهم وأن نشتغل بفهم كلامهم، وألا نخرج عن
أقوالهم إلى أقوال غيرهم.

لكن أؤكد قد تحصل مسائل أو تحدث أمور فيحتاج فيها المتأخرون إلى كلام
وتأصيل قد لا يوجد في الأولين، من أمثلة ذلك: ضوابط البدعة العملية الإضافية،
البدعة التي تسمى بالبدعة الإضافية، وهي البدع العملية، ذكر الشاطبي - رحمه الله
تعالى - في كتابه (الاعتصام) في المجلد الثاني أنه ألف كتابه (الاعتصام) لأنه لم ير في
الكتب السابقة تأصيلاً وتقعيداً لمسائل البدع، فاحتاج أن يُؤصل ذلك في كتابه
(الاعتصام)، فإن الكتب التي قبل الشاطبي ككتاب ابن وضاح، أو كتاب أبي بكر
الطرطوشي، هذه الكتب أكثرها في ذكر الأمثلة، وكذلك كتاب أبي شامة، وإن كان

فيه ذكر للأمثلة وفيه تأصيل أكثر من كلام الطرطوشي، لكن أكثر كلام الأولين إذا ذموا البدع يذكرون أمثلة على ذم البدع، ويذكرون كلام السلف، ويسندون كلام الصحابة والتابعين والأحاديث المرفوعة في ذم بدع وقعت، إلا أن تأصيل هذا لم يوجد في الكتب المتقدمة، لأنهم لم يحتاجوا إلى ذلك، لكن احتاج له من بعدهم لما قلّ العلم وكثر الدخيل في العلم، فلذلك احتاج العلماء إلى تأصيل لتسهيل العلم. فلأجل هذا ذكر الشاطبي أنه احتاج أن يُفرد كتاباً في ذلك وهو كتاب (الاعتصام)، فالمراد من هذا أن الشاطبي - رحمه الله تعالى - أصل وقعد البدع العملية للحاجة إليها ولم يحتج إليها من قبل.

ويحتاج من أراد جمع كلامهم إلى معرفة صحيحة من سقيمه، وذلك بمعرفة الجرح والتعديل والعلل فمن لم يعرف ذلك فهو غير واثق بما ينقله من ذلك ويلتبس عليه حقه بباطله. ولا يثق بما عنده من ذلك.

وهذا حق، فمن نظر في الحديث قويت حجته كما قال الشافعي، وذلك أن يكون مطمئناً إلى صحة هذا الحديث فيستدل به، ومطمئناً من صحة الأثر عن الصحابة فيستدل به، أما من ليس كذلك فإنه يكون ما بين مقلد أو متكلم فيه بلا علم، أو

معتمداً عليه بلا علم، فلذلك قد يأتي ويقول: وهذا الحكم حرام، ويطيل الكلام استدلالاً بحديث كذا، فيكون الحديث ضعيفاً.

فلذا من نظر في الحديث قويت حجته، وينبغي أن يُتَعلَم علم الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، ومما يُشْتَكى له أنه في هذه السنوات قد عزف طلاب العلم عن علم الحديث ودراسته روايةً، وقل المعتنون بذلك، بل في المقابل فيه إقبال على التقليد والتعصب المذهبي، وقد تقدمت الإشارة إلى الحنابلة الجدد، وينبغي لطلاب العلم أن يعتنوا بعلم الحديث ودراسته من جهة الإسناد صحةً وضعفاً، وأن يكونوا في الفقه أهل دليل، يتفقهون بدراسة متن ويتدرجون في ذلك بلا تعصب، وإنما يدرسون المتون الفقهية على أنها فهرس للمسائل، يتصور المسألة ثم يأخذها بدليلها.

ثم يتقوى في الفقه وفي أصول الفقه العملي لا أصول فقه المتكلمين، أو أصول الفقه الذي لا يترتب عليه عمل، وإنما المراد أصول الفقه العملي.

ثم بعد ذلك يقوى ساعده في باب الاجتهاد فيبدأ النظر في الدليل، وقبل هذا يتبع من يثق به بأن يدرسه على رجل عارف، ثم يتدرج رويداً رويداً، لكن لا يُربى على التقليد، وإنما يُدرس الفقه على أنه فهرس للمسائل، بلا تعصب.

كما يرى من قل علمه بذلك لا يثق بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن السلف لجهله بصحيحه من سقيمه فهو لجهله يُجَوِّزُ أن يكون كله باطلا لعدم معرفته بما يعرف به صحيح ذلك وسقيمه.

قال الأوزاعي: العلم ما جاء به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما كان غير ذلك فليس بعلم، وكذا قال الإمام أحمد، وقال في التابعين: أنت مخير يعني مخيرا في كتابته وتركه.

وللإمام أحمد روايتان في الاحتجاج بقول التابعي، وذكر هذه الرواية ابن الجوزي في كتابه (مناقب الإمام أحمد)، وذكرها غيره.

وللشافعي كلام يدل على الاحتجاج بقول التابعي، كما بينه ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين)، بل ولغير الشافعي، ونقل شيئا من ذلك ابن القيم في كتابه (الفروسية)، وبين عظم قول التابعين الدارمي في أواخر رده على بشر المريسي، وبين شيئا من ذلك أبو يعلى في كتابه (إبطال التأويلات).

فلذلك إذا قال التابعي قولاً، لاسيما في التفسير، وقد كان السلف يعظمون قول التابعي في التفسير، ولا سيما في مثل قول مجاهد، فإذا قال التابعي قولاً في الفقه، ولم يُخالف، ولا يُعلم عن أحد أنه خالفه، فينبغي ألا يُخرج عن قوله، لأن هذا هو سبيل

المؤمنين في هذه المسألة، ونحن مأمورون باتباع سبيل المؤمنين، وهو أرفع ما في الباب.

وقد ذكر الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في رواية عنه أن أقلّ الحيض يوم وليلة، قال: وهذا قول عطاء وهو أرفع ما في الباب، وذهب أحمد في رواية إلى أن من ذبح العقيقة مع الأضحية فإنها تُجزئ، إذا أراد أن يُذبح أضحية فأدخل معها العقيقة فإنها تجزئ، وبني هذا على آثار التابعين.

وقال الشافعي في مسألة تتعلق بالحج: قلت فيها تقليدًا لعطاء، نقل هذا ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين).

فإذن قول التابعي الذي لا يُعرف له مخالف، الأصل أن يُعمل بقوله وألا يُخرج عن قوله، لأنه سبيل المؤمنين في هذه المسألة وهو أرفع ما في الباب.

وقد كان الزهري يكتب ذلك وخالفه صالح بن كيسان ثم ندم على تركه كلام التابعين.

وفي زماننا يتعين كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية

ونحوهم وهو أشد مخالفة لها لشذوذه عن الأئمة وانفراده عنهم بفهم يفهمه أو يأخذ مالم يأخذ به الأئمة من قبله.

وهذا حق، فإن مما يتحسّر له أن يُنسب الظاهرية إلى أهل الحديث، لأنهم يأخذون بظاهر النص، والظاهرية ضلال، بل مبتدعة في باب الفقه، ويبيّن هذا جمع من العلماء، كما يُعرف هذا بالرجوع إلى ترجمة داود بن علي الأصفهاني الظاهري، وهو شيخ الظاهرية، في كتاب ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل)، وترجمته ساقطة من كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، لكنها موجودة في (لسان الميزان) لابن حجر - رحمه الله تعالى -، فقد نقلها ثم علق عليها، ونقل كلام السلف في تضليل داود الظاهري في الفقه زيادة على تضليله في الاعتقاد، والذي يهمني ما نحن بصدده هو ما يتعلق بالفقه.

ويبيّن ضلال مذهب الظاهرية ابن عربي المالكي، والشاطبي في كتابه (الاعتصام)، فقد ذكر في موضعين أن مذهب الظاهرية مذهب مبتدع، ويدل عليه كلام ابن رجب، فقد انتسبوا إلى أهل الحديث وهم أبعد الناس عن أهل الحديث، وذلك أنهم جمّدوا على ظاهر النص ولم يرجعوا إلى فهم السلف.

فلذا من الخطأ الكبير أن يُنسب مذهب الظاهرية إلى أهل الحديث، وهم أبعد الناس عن الحديث، لأن من كان من أهل الحديث يكون متابعًا للسلف في فهم النص. وقد نقد ابن القيم الظاهرية في كتابه (أعلام الموقعين) من أوجه أربعة، وزاد ابن رجب وجهًا خامسًا في هذا الكتاب.

- الوجه الأول: أنهم متوسّعون في الاستصحاب، فيبالغون في الاستصحاب.
- الوجه الثاني: أن الأصل عندهم في المعاملات المنع والحظر، وهذا بخلاف كلام أئمة الإسلام.
- الوجه الثالث: أنهم جامدون على ظواهر النصوص، ولا ينظرون للمعاني، وقد بيّن ابن القيم أن هذا خطأ، وأن الألفاظ قوالب المعاني، وأن المعنى مراد لذاته واللفظ مراد لغيره.
- الوجه الرابع: أنهم ينكرون القياس، وإنكار القياس بدعة، والمراد به القياس الصحيح.

هذه أربعة أمور ضل فيها الظاهرية، وذكر هذا ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين)، وهناك أمر خامس ذكره ابن رجب وأشار إليه هنا: أنهم ينفردون بفهم النصوص، لا يرجعون إلى السلف، وقد أشار لهذا أيضًا في شرحه على البخاري، فيجوز الظاهرية أن يفهموا فهمًا مخالفًا للسلف كلهم، وبعبارة أخرى: يرون إحداث قول جديد في فهم النص، وفي ابتداء الأحكام الشرعية، وهذه بدعة وضلالة.

لذا قال ابن تيمية في المجلد الخامس من كتابه (منهاج السنة): كل قولٍ تفردت به الظاهرية فهو خطأ. وأشار إلى أن السبب أنهم متأخرون، فيفردون بأقوال لم يسبقوا إليها.

هذه خمسة أمور تدل على ضلال وابتداع مذهب الظاهرية.

فأما الدخول مع ذلك في كلام المتكلمين أو الفلاسفة فشر محض وقل من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم كما قال أحمد لا يخلو من نظر في الكلام من أن يتجهم: وكان هو وغيره من أئمة السلف يحدرون من أهل الكلام وأن ذبوا عن السنة.

وهذا مهم، وهذه فائدة عظيمة من الإمام أحمد، قال لا تجالسوا أهل الأهواء وإن ذبوا عن السنة، وهذا كلام عظيم من الإمام أحمد، لذا لا يُغتر برجل من أهل الأهواء أن يذب عن أهل السنة في أبواب، لأنه قد خالف السنة في أبواب أخرى اقتضت تبديعه، فلذلك لا يُجالس أهل البدع، بل يُفاصلون ويُهجرون، هذا الأصل.

أما قول ابن رجب أنه قلّ من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوصارهم، وهذا حق، وهذا من جهة الغالب، وإلا من أئمة السنة من دخل علم الكلام وقاتل المتكلمين بسلاحهم، وأخرج السنة نقية وصافية، وخلصها من شوائب أهل البدع والمتكلمين، وقوى السنة وأضعف البدعة، ومن أميز أولئك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله رحمة واسعة ورفع درجته في عليين -.

فإنه إمام هذا الباب، وقد ضبط علم الكلام حتى فاق المتكلمين في زمانه، وبيّن جهلهم، واستطاع من طريق علم الكلام أن يبيّن خطأ أشياء في علم الكلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن يبيّن أن الاعتقاد الصحيح يُثبت في بعضه حتى بعلم الكلام، وأن من أراد أن يرد الاعتقاد الصحيح بعلم الكلام فإنه ما بين مخطئ في التمسك بعلم الكلام لأنه ليس حجة أو أنه عن طريق علم الكلام حقاً لا يُرد كل الحق الذي يزعمون رده باسم علم الكلام.

ومن أراد أن يعرف عمق شيخ الإسلام في هذا فليقرأ مناظرة الواسطية، فقد ذكر أشياء عجيبة في هذا وخطأ المتكلمين الذي جاؤوا لمناظرته، بل في بعض المواضع من كتبه خطأ الرازي الذي يعتمدون عليه، - رحمه الله رحمة واسعة -.

فالمقصود أن هذا من باب الغالب، لذا نحن في هذا الزمن لا نحتاج إلى علم الكلام، وما نحتاج إليه في الرد على المتكلمين قد كفانا إياه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، فمن الخطأ أن ترى بعضهم باسم حب العلم والشغف فيه، يدرس علم

المنطق، أو يدرس علم الكلام، هذا خطأ، قد عافاك الله وسلمت منه، وما تحتاج منه لبيان خطأ المتكلمين تجده في كلام شيخ الإسلام، فإذا لم تفهمه بإمكانك أن تتوسع إلى أن تفهمه، لكن لا تُبالغ في ذهاب الأوقات والأعمار بدراسة علم المنطق أو علم الكلام.

وللشوكاني في شرح حديث «الحلال بين والحرام بين»، كلام نفيس في هذا، قال: خذ الكلام من الرجل قد بلغ في علم الكلام نهايته، وإياك وأن تغتر بمن لم يتعمق فيه ولا يزال مغرورًا به..، ثم ذكر أنه تعمق فيه وأنه بلغ النهاية وأنه لا فائدة من هذا العلم، وأن فيه ضياع الأوقات... إلى غير ذلك، -رحمه الله رحمة واسعة-.

وأما ما يوجد في كلام من أحب الكلام المحدث واتبع أهله من ذم من لا يتوسع في الخصومات والجدال ونسبته إلى الجهل أو إلى الحشو أو إلى أنه غير عارف بالله أو غير عارف بدينه فكل ذلك من خطوات الشيطان نعوذ بالله منه.

وهذا حق، من أحب الكلام المحدث، يعني يقول: إذا لم تدرس علم الكلام فإنك لست ذا علم، هذا حق، لكن لا يصح لأحد أن يتمسك بكلام ابن رجب هذا ويقول: إن التدقيق في مسائل العلم خطأ، كلا، هو يريد علم الكلام المحدث.

ومما أحدث من العلوم والكلام في العلوم الباطنة من المعارف وأعمال القلوب وتوابع ذلك بمجرد الرأي والذوق أو الكشف وفيه خطر عظيم...

يريد بذلك الرد على الصوفية.

وقد أنكره أعيان الأئمة كالإمام أحمد وغيره: وكان أبو سليمان يقول أنه لتَمُرُّ بي النكتة من نكتِ القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة.

وقال الجنيد: علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة من لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في علمنا هذا، وقد اتسع الخرق في هذا الباب ودخل فيه قوم إلى أنواع الزندقة والنفاق ودعوى أن أولياء الله أفضل من الأنبياء.

أو أنهم مستغنون عنهم وإلى التنقص بما جاءت به الرسل من الشرائع، وإلى دعوى الحلول والاتحاد أو القول بوحدة الوجود. وغير ذلك من أصول الكفر والفسوق والعصيان كدعوى الإباحة. وحل محظورات الشرائع.

وقد بيّن هذا شيخ الإسلام ببسط مفيد في كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان).

وأدخلوا في هذا الطريق أشياء كثيرة ليست من الدين في شيء، فبعضها زعموا أنه يحصل به ترقيق القلوب كالغناء والرقص، وبعضها زعموا أنه يراد لرياضة النفوس لعشق الصور المحرمة ونظرها، وبعضها زعموا أنه لكسر النفوس والتواضع كشهرة اللباس وغير ذلك مما لم تأت به الشريعة. وبعضه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة كالغناء والنظر إلى المحرم، وشابهوا بذلك الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً.

فصل: العلم النافع، فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث. وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام. والزهد. والرقائق. والمعارف. وغير ذلك والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولاً. ثم الاجتهاد على الوقوف في معانيه وتفهمه ثانياً. وفي ذلك كفاية لمن عقل. وشغل لمن بالعلم النافع عني واشتغل.

وكلامه حق، لكن لضعف همتنا من جهة، ولقلة المراجع عندنا من جهة أخرى، فإننا محتاجون لكثير من علوم المتأخرين، لأنه عن طريقها نصل إلى النقولات عن السلف، ونستطيع أن نقف على أشياء لو بحث عنها أحدنا بنفسه لم يستطع الوقوف عليها.

فحاجتنا ماسة إلى (فتح الباري)، ولشرح النووي على مسلم، ولشرح القاضي عياض والقرطبي، وأمثالهم، ولا يصح لأحد أن يهجرها بحجة أن يشتغل بعلم السلف، للأمرين السابقين:

- الأمر الأول: قلة المراجع بين أيدينا.

- الأمر الثاني: ضعف همتنا.

فمن الصعب أن نستطيع أن نصل إلى كلام السلف في كثير من الأمور بمجرد قراءة كتب السلف، لقلة الكتب ولضعف المهمة، فلذا نحتاج إلى كلام العلماء المتأخرين، فهم ينقلون كلام السلف، وقد يكون كلامهم غير واضح بالنسبة إلينا فيبينون كلام السلف.

وهنا طالب العلم ينبغي أن يكون ذا تمييز، ويحاول أن ينظر ما بينوه هل هو مُحدث أو غير مُحدث، وهل له سلف أو ليس له سلف، بالاجتهاد والاستعانة بالله سبحانه وتعالى.

ولو نظرت إلى ابن رجب نفسه في شرحه على البخاري وشرحه على الأربعين، وإن كان معتنياً بكلام السلف إلا أنه نقل عن كثير من المتأخرين واحتاج إليهم، مع سعة اطلاعه وكثرة الكتب في زمانه - رحمه الله تعالى -، فكيف إذن بنا نحن؟ نحن من باب أولى.

ثم قد يوجد من الخلف من هو متميز في معرفة كلام السلف وفي التأصيل على طريقة السلف، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب، فينبغي الاعتناء بكتب هؤلاء الثلاثة وإن كانوا متأخرين، لكنهم أئمة سنة قد ساروا على سنن من مضى من السلف، فلذا الاعتناء بكتب هؤلاء ينبغي أن تُقدم على غيرهم -رحمهم الله رحمة واسعة-.

وأنبه إلى أن بعض المعاصرين قد غلا في هذا غلواً شديداً، حتى هجر كثيراً من كتب المتأخرين، كشروح ابن حجر، والنووي وأمثالهم، بحجة أنهم متكلمون.. إلى غير ذلك، وقد حُرِّموا علماً كثيراً، لذلك إذا سألتهم عن كثير من المسائل لا تجد عندهم علماً، ولا يستطيعون الوصول لنتيجة في العلم لأنه ليس عندهم كتب أمثال هؤلاء، بل بعضهم بالغ -وهذا نادر- وحدثت عن بعضهم أنه حتى صحيح البخاري هجره! بحجة أن فيه كلاماً غير الأحاديث والآثار، كالتبويب.. إلى غير ذلك، فصار يقرأ في مصنف ابن أبي شيبة، وأمثال هذه الكتب، فهذا من الغلو في هذا الباب ومن تقصيره وجهله.

ومن وقف على هذا وأخلص القصد فيه لوجه الله عز وجل واستعان عليه أعانه وهداه ووفقه وسدده وفهمه وألممه. وحينئذ يثمر له هذا العلم ثمرته الخاصة به

وهي خشية الله، كما قال عز وجل: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}، قال ابن

مسعود وغيره: كفى بخشية الله علماً وكفى بالاغترار بالله جهلاً.

وقال بعض السلف: ليس العلم بكثرة الرواية ولكن العلم الخشية. وقال بعضهم:

من خشي الله فهو عالم ومن عصاه فهو جاهل وكلامهم في هذا المعنى كثير جداً.

هنا بعض النقوليات فيها تداخل، لا شك أن الخشية علم عظيم، وهذا قول ابن مسعود: "كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار به جهلاً"، وقول السلف: "ليس

العلم بكثرة الرواية ولكن العلم الخشية"، هذا حق، وقد تقدم بيان هذا.

وليس المراد من هذا أن يُزهد في دراسة العلم وتحقيق مسائله، وإنما المراد أن يتعبد بذلك وألا يُخالف الأدلة من الكتاب والسنة، وإنما يتعبد بذلك ويتقرب به إلى الله، ويستشعر أنه في أمر أعظم من قيام الليل والخلوة بذكر الله والدعاء، فإنه إذا فعل مثل ذلك أورث في قلبه نوراً وخشية.

أما قوله: "من خشي الله فهو عالم ومن عصاه فهو جاهل"، هذا حق، وهو مبحث آخر، كل من عصى الله فهو جاهل، كما جاء عن أبي العالية والحسن وجماعة من السلف، وبين هذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، جاهل من جهة أنه عصاه، لا من جهة الجهل الذي يقابل العلم، وإنما الجهل الذي يقابل الطاعة.

فلو كان الرجل أعلم خلق الله فعصى يقال: جاهل، من جهة ترك الطاعة، لكن ليس جاهلاً من جهة عدم العلم بالمعلوم، لذلك قال سبحانه: { **إِنَّهَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ** } [النساء: ١٧]، معنى الجهالة هنا أي: عصوا الله، فالجهالة أي معصيته سبحانه، لذلك قال أبو العالية وغيره: كل من عصى الله فهو جاهل، ومثل ما في البخاري من حديث أبي هريرة: «**من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه**»، الجهل: أي المعصية.

وسبب ذلك أن هذا العلم النافع يدل على أمرين، أحدهما: على معرفة الله وما يستحقه من الأسماء الحسنى والصفات العلى والأفعال الباهرة، وذلك يستلزم إجلاله وإعظامه وخشيته ومهابته ومحبته ورجاءه والتوكل عليه والرضى بقضائه والصبر على بلائه، والأمر الثاني: المعرفة بما يحبه ويرضاه وما يكرهه ويسخطه من الاعتقادات والأعمال الظاهرة والباطنة والأقوال.

وصدق، والأمر الثاني لا يحصل إلا بالتحقيق والتدقيق والبحث والجهد الكبير، والأول يحصل باستشعار التعبد بهذا العلم ومراقبة الله سبحانه والتفكر فيه.

فلذلك من كَمَل نفسه بأن جمع بين العلمين:

- الأول: العلم بالله.
- الثاني: العلم بأمره ونهيه.
- فقد حصل الخير الكبير والكثير.

فيوجب ذلك لمن علمه المسارعة إلى ما فيه محبة الله ورضاه والتباعد عما يكرهه ويسخطه: فإذا أثمر العلم لصاحبه هذا فهو علم نافع فمتى كان العلم نافعا ووقر في القلب فقد خشع القلب لله وانكسر له. وذل هيبة وإجلالا وخشية ومحبة وتعظيما. ومتى خشع القلب لله وذل وانكسر له قنعت النفس بيسير الحلال من الدنيا وشبعت به فأوجب لها ذلك القناعة والزهد في الدنيا.

وكل ما هو فان لا يبقى من المال والجاه وفضول العيش الذي ينقص به حظ صاحبه عند الله من نعيم الآخرة، وإن كان كريما على الله كما قال ذلك ابن عمر وغيره من السلف وروي مرفوعا.

فأعقل الناس هم الزهاد الذين عرفوا حقيقة الدنيا، فمهما حصلت من الدنيا فإنه زائل، فإذا لا ينبغي أن يُعلق القلب بمثل هذا، حتى قال الشافعي: لو أوصى

الرجل للعقلاء لما صُرفت هذه الوصية ولما كانت إلا للزهاد، وشاهد هذا في كتابه
الله: { وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَمَتَّاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا
تَعْقِلُونَ } [القصص: ٦٠].

كل ما ترى زائل، وليس معنى هذا ألا يجتهد الإنسان في تحصيل الدنيا، فإن
الصحابة أزهّد الناس، وكان عثمان وهو من أزهّد الناس أغنى الصحابة، وكان عبد
الرحمن بن عوف من أغنى الصحابة، -رضي الله عنهم وأرضاهم-، وعثمان وعبد
الرحمن بن عوف من أفاضل الصحابة، فلا يتنافى مع جمع المال، لكن الأمر يتعلق
بالقلب، من جمع المال ويلهث لذات المال هذا المذموم، فمن جمع المال بنية حسنة ولم
يُشغله عن غيره ولم يتعلق القلب به فهذا المحمود، ثم استعمل المال في طاعة الله،
هذا المحمود.

إذن العبرة بالقلب مع المال، لا بذات المال، ولابن تيمية كلام عظيم في هذا -رحمه
الله تعالى- كما في (مجموع الفتاوى).

وأوجب ذلك أن يكون بين العبد وبين ربه عز وجل معرفة خاصة، فإن سأله أعطاه
وإن دعاه أجابه

وهذه وصية عظيمة - أسأل الله أن يعينني وإياكم عليها -، ينبغي أن يكون لنا مع الله علاقة خاصة، معرفة خاصة، خلوة خاصة، بحيث أن نتعرف إلى الله في الرخاء فيعرفنا في الشدة سبحانه، وهذا بعمل الواجبات والمستحبات وترك المحرمات والمكروهات، وبمحااسبة النفس وأن يكون للعبد ساعة يخلو بها مع ربه في كل يوم يحاسب نفسه، من فعل ذلك فإنه يكمل نفسه يوماً بعد يوم، فإذا فُصّر اليوم حاول غداً ألا يقصر، وهكذا.

كما قال في الحديث الإلهي: «ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه إلى قوله فلئن سألتني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه»، وفي رواية: «ولئن دعاني لأجيبه». وفي وصيته صلى الله عليه وسلم لابن عباس: «احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة».

فالشأن في أن العبد يكون بينه وبين ربه معرفة خاصة بقلبه بحيث يجده قريباً منه يستأنس به في خلوته، ويجد حلاوة ذكره ودعائه ومناجاته وخدمته. ولا يجد ذلك إلا من أطاعه في سره وعلانيته. كما قيل لوهيب بن الورد يجد حلاوة الطاعة من عصي قال لا ولا من هم.

هذا - والله أعلم - المراد منه كمال الطاعة، يعني كمال الحلاوة، وإلا لا أحد إلا وقد عصى الله، إذا كان الأنبياء والمرسلون غير معصومين من الصغائر بإجماع السلف، وقد قرر هذا ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، قال سبحانه: {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى} [طه: ١٢١]، وقال سبحانه: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا (١) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ} [الفتح: ١، ٢]

إذن لا بد من الوقوع في المعصية، لكن النظر لغالب حال الرجل، أما الكبائر فيجتهد ألا يقع فيها، فإذا وقع فزع للتوبة، ومثل ذلك الصغائر، وقد نزل به القدم ثم يرجع إلى التوبة، وهكذا....

أما أن يُراد ألا يقع في المعصية البتة، فهذا فيه نوع مبالغة - والله أعلم -، ولا أظن هذا مراده، وإنما مراده من حيث الغالب والجملة.

ومتى وجد العبد هذا فقد عرف ربه وصار بينه وبينه معرفة خاصة. فإذا سأله أعطاه. وإذا دعاه أجابه كما قالت شعوانة لفضيل: أما بينك وبين ربك ما إذا دعوته أجاب؟ فغشي عليه.

والعبد لا يزال يقع في شدائد وكرب في الدنيا، وفي البرزخ وفي الموقف فإذا كان بينه وبين ربه معرفة خاصة كفاه الله ذلك كله، وهذا هو المشار إليه في وصية ابن عباس بقوله صلى الله عليه وسلم: «تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة».

وقيل لمعروف ما الذي هيجك إلى الانقطاع؟ وذكر له الموت والقبر والموقف والجنة والنار، فقال: إن ملكا هذا كله بيده، إذا كانت بينك وبينه معرفة كفاك هذا كله. فالعلم النافع ما عرف بين العبد وربّه ودل عليه حتى عرف ربه ووحدّه وأنس به واستحى من قربّه، وعبده كأنه يراه.

ولهذا قالت طائفة من الصحابة: إن أول علم يُرفع من الناس الخشوع. وقال ابن مسعود: إن أقوامًا يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع.

إذن هؤلاء الأقوام قرؤوا القرآن ولم يتعبّدوا به ويعملوا به ويصل إلى قلوبهم، وأؤكد، العلم النافع أبلغه وأكمله العلم بالله والعلم بمراد الله.

أما من يقرأ القرآن ولا يفهمه فإنه لم يحصل العلم بمراد الله ولم يحصل العلم بالله سبحانه.

وقال الحسن: العلم علمان فعلم على اللسان فذلك حجة الله على ابن آدم، وعلم في القلب فذلك العلم النافع.

وليس المراد بهذا - كما يظن بعضهم - ترك العلم ودراسة المسائل وإنما المراد به علم يكون باللسان بلا تعبد، وإنما بالنفاق ونحوه، أما العلم الذي باللسان ويتعبد به فإنه من العلم الثاني، وهو علم القلب، لأن اللسان مرتبط بالقلب إذا تعبد وتقرب لله به.

أما إذا كان باللسان وحده بلا قلب فهو المذموم، وهو الذي يريده الحسن، وهو ما لا يُتقرب به، وإنما يكون من باب النفاق والجدال وإرادة العلو في الأرض... إلى غير ذلك.

وكان السلف يقولون: العلماء ثلاثة، عالم بالله عالم بأمر الله، وعالم بالله ليس بعالم بأمره، وعالم بأمر الله ليس بعالم بالله وأكملهم الأول وهو الذي يخشى الله ويعرف أحكامه.

فإذن أكمل ما يكون علمًا هو العلم بالله والعلم بأمره، ويلى ذلك أن يكون عالمًا بالله ليس عالمًا بأمره، بأن يعلم ويخشى الله، وهذا يكثر في العباد والنسك ونحوهم، فهذا محمود ما لم يقعوا في البدع وفيما يُسخط الله من جهة أوامر الله، ويليه قال: "عالم بأمر الله ليس بعالم بالله"، هذا من يعلم أوامر الله، إما أنه لا يتعبّد الله بذلك وإنما بالرياء والسمعة، فهذا مذموم، وإما أن يعلم هذه الأوامر وعنده نقص فيما يتعلق بالعلم بالله، فهذا ناقص وليس مذمومًا.

فالشأن كله في أن العبد يستدل بالعلم على ربه فيعرفه، فإذا عرف ربه فقد وجده منه قريبًا ومتى وجده منه قريبًا قربته إليه وأجاب دعاءه كما في الأثر الإسرائيلي: «ابن آدم اطلبني تجدني فإن وجدته وجدت كل شيء وإن فتك فاتك كل شيء وأنا أحب إليك من كل شيء»، وكان ذو النون يردد هذه الأبيات بالليل:

أُطَلِّبُوا لِأَنْفُسِكُمْ ... مِثْلَ مَا وَجَدْتُ أَنَا

قَدْ وَجَدْتُ لِي سَكَنًا ... لَيْسَ فِي هَوَاهُ عَنَا

إِنْ بَعُدْتُ قَرَّبَنِي ... أَوْ قَرَّبْتُ مِنْهُ دَنَا

وكان الإمام أحمد رحمه الله يقول عن معروف: معه أصل العلم خشية الله. فأصل العلم بالله الذي يوجب خشيته ومحبته والقرب منه والأنس به والشوق إليه.

فالعلم الذي عند معروف العلم بالله، وهذا محمود، وإن كان نقصاً، وقد يظن بعضهم أن هذا هو المراد من العلم، فإذن لنشتغل بالعلم بالله وندع العلم بأمر الله، وهذا نقص وخطأ، وإنما الأكمل أن يجمع بين الأمرين، العلم بالله والعلم بأمره، ويليه العلم بالله دون أمره ما لم يقع فيما حرم الله، وهذا هو حال معروف الكرخي.

ثم يتلوه العلم بأحكام الله وما يحبه ويرضاه من العبد من قول أو عمل أو حال أو اعتقاد، فمن تحقق بهذين العلمين كان علمه علمًا نافعًا، وحصل له العلم النافع والقلب الخاشع والنفس القانعة والدعاء المسموع.

ومن فاته هذا العلم النافع وقع في الأربع التي استعاذ منها النبي صلي الله عليه وسلم، وصار علمه وبالاً وحنة عليه، فلم ينتفع به لأنه لم يخشع قلبه لربه، ولم تشبع نفسه من الدنيا بل ازداد عليها حرصاً ولها طلباً، ولم يُسمع دعاؤه لعدم امتثاله لأوامر ربه، وعدم اجتنابه لما يسخطه ويكرهه.

هذا إن كان علمه علمًا يمكن الانتفاع به وهو المتلقى عن الكتاب والسنة، فإن كان متلقى من غير ذلك فهو غير نافع في نفسه ولا يمكن الانتفاع به بل ضره أكثر من نفعه.

فالكلام في هذا أن الرجل إذا كان عالمًا بأمر الله ولم يكن عالمًا بالله، فهذا مذموم كما تقدم، والعلماء وطلاب العلم يُبتلون بالصوارف عن إرادة الله، بل بالإقبال على الدنيا أكثر من غيرهم، لأنه قد يُفتح لهم أبواب لا تُفتح لغيرهم، بل قد يكونون في أول أمرهم تاركين لأبواب تحصيل الدنيا، فيسبقهم الناس، ثم يُفتح لهم شيء، أو يشعرون بالنقص فيما بعد بسبب الأولاد والدنيا وما فيها من مشاق، ثم يقبلون على هذه الأبواب ويتأولون إلى أن يهلكوا.

فينبغي لطالب العلم أن يجاهد نفسه، وأنه كلما تقدم به العمر والعلم فهو محتاج إلى مجاهدة أكثر من ذي قبل، وهكذا حتى يلقي الله.

بل ذكر ابن القيم لما تكلم عن بعض العلماء ووصفهم بأنه شيطان أخرس، قال: إذا غُير الدين لم يتمعر ولم يلتفت إلى ذلك، ثم إذا أخذ شيء من دنياه أقام الدنيا ولم يقعدا، قال: وهذا شيطان أخرس، ذكر هذا في كتابه (أعلام الموقعين).

وصدق، فإن هذا كثير في أهل العلم، تراهم مع الأيام يضعفون، وينشغلون عن لب العلم، وقد تُفتح لهم أبواب من الدنيا لا تُفتح لغيرهم، بل قد يتلهفون لما في أيدي الناس؛ لأنهم قد يحتاجون بعد أكثر من حاجتهم قبل، فإن الرجل كلما تقدمت به السن وكثرة الأولاد عظمت الدنيا في قلبه، وقد بين هذا النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في البخاري، رسم الدنيا وأمل الإنسان وجعله متجاوزًا للدنيا.

لذا ينبغي لطالب العلم أن يجاهد نفسه، كلما تقدم به العمر وكلما تقدم في العلم أكثر من ذي قبل، وليعلم أنه لا يحصل للإنسان إلا ما كُتِبَ له، وأن هذا لا يتنافى مع تحصيله بالطرق الشرعية، لكن من غير تلَهْف ولا تعلق قلب، فإن المذموم في المال أن يتعلق القلب به.

لذا روى البخاري من حديث حكيم بن حزام أنه سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- ما لأ فأعطاه، ثم سأله فأعطاه، ثم سأله فقال: «يا حكيم، إن هذا المال حلٌّ خضر، فمن أخذه باستشراف نفس لم يُبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، ومن لم يأخذه باستشراف نفس بورك له فيه».

وترى بعض الناس مع المال كالذي يأكل ولا يشبع، وتراه لهفًا ومتشوفًا فيما في أيدي الناس، فينبغي في مثل هذا أن يجاهد نفسه أن يقصر عينه عن النظر فيما في أيدي الناس، وأن يعرف حقيقة الدنيا، وأن يُقبل على كتاب الله، فإنه أعظم واعظ وأقوى زاجر وراذع عن مثل هذا، أسأل الله أن يعينني وإياكم على ذلك، إنه الرحمن الرحيم.

وعلامة هذا العلم الذي لا ينفع أن يكسب صاحبه الزهو والفخر والخيلاء وطلب العلو والرفعة في الدنيا والمنافسة فيها، وطلب مباحة العلماء وممارسة السفهاء وصرف وجوه الناس إليه.

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من طلب العلم لذلك فالنار النار، وربما ادعى بعض أصحاب هذه العلوم معرفة الله وطلبه والإعراض عما سواه، وليس غرضهم بذلك إلا طلب التقدم في قلوب الناس من الملوك وغرهم وإحسان ظنهم بهم وكثرة اتباعهم. والتعظم بذلك على الناس.

صدق - رحمه الله تعالى -، ما أكثر هذا، - أسأل الله أن يصلحنا وأن يتوب علينا -، قد تُظهر عدم إقبالك على الدنيا وعدم التفاتك إليها حتى تكسب الناس، وتكسب الأتباع، أو تكسب ثناء الناس، أو ثناء الملوك والمسؤولين، بأن هذا الرجل متزهّد، فيريد أن يُظهر ذلك في لباسه أو في أفعاله، إلى غير ذلك، هذا باب خفي من أبواب الرياء - عافاني الله وإياكم -.

وتأمل كلامه لما قال: "وعلامة ذلك...":

وعلامة ذلك إظهار دعوى الولاية كما كان يدعيه أهل الكتاب، وكما ادعاه القرامطة والباطنية ونحوهم، وهذا بخلاف ما كان عليه السلف من احتقار نفوسهم وازدراءها باطنًا وظاهرًا.

لاحظ قوله "باطنًا وظاهرًا"، لا يزدرونها في الظاهر وهم في الباطن يريدون بهذا الازدراء مدحًا وعلوًا، أسأل الله أن يتوب علينا جميعًا ويرحمنا.

وقال عمر: من قال إنه عالم فهو جاهل، ومن قال إنه مؤمن فهو كافر ومن قال هو في الجنة فهو في النار.

ومن علامات ذلك عدم قبول الحق والانقياد إليه والتكبر على من يقول الحق، خصوصًا إن كان دونهم في أعين الناس. والإصرار على الباطل خشية تفرق قلوب الناس عنهم بإظهار الرجوع إلى الحق.

والله هذا خطير للغاية، يجب أن نراجع أنفسنا، متى ما ظهر الحق يجب أن ننصاع له، من صغير أو كبير، وإذا وجدت في نفسك ترددًا فعاتبها، وحاسب نفسك ألا تتكبر على الحق، أو لا تقبله من فلان لأنه عدوك، أو لأنه أصغر منك... إلخ.

بل رأيت بعض طلاب العلم والفضلاء إذا باحثه من هو دونه في العلم وكان أكثر تبخرًا منه، أخذ يُعاتبهم من طرف خفي: إن هناك شبابًا وأناسًا يتحمسون في العلم ويأتون بمسائل غرائب، ثم يعاتبهم حتى يكسرهم، مع أنك لو دقت في المسألة قد تجد القول الذي يدعو له هذا الذي دونه هو المشهور عند أهل العلم، والذي استنكره قد لا يقول به إلا أحمد في رواية.

فينبغي للإنسان أن يتقى الله، إذا أتى من هو دونه بعلم يشجعه، ويُثني عليه، ويُذكره بأن يُخلص العمل لله، لا أن يكسره وأن يُضعفه إرادة أن يعلو هو، وألا تنزل مرتبته، فإن العبد غدًا بين يدي الله موقوف، وهو سبحانه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، سبحانه وتعالى، أسأل الله أن يعاملنا جميعًا برحمته.

وربما أظهروا بألسنتهم ذم أنفسهم واحتقارها على رؤوس الأشهاد ليعتقد الناس فيهم أنهم عند أنفسهم متواضعون

ينبغي قدر الاستطاعة أن نبتعد عن المدح بيننا، فالمدح هو الذبح، كما قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في كتابه (الفوائد)، يُضعف القلب ويجعل القلب يتعلق بغير الله،

ويبدأ يلتفت للناس، وهل أثنوا عليه في هذه الكلمة وهذا الدرس، وهذا المقال

والمسألة، أم لم يُثنوا عليه، ... وهكذا

فلنجاهد أنفسنا على صلاح هذه النفس الأمارة بالسوء، أسأل الله أن يصلح نفوسنا

يا أرحم الراحمين.

فيمدحون بذلك وهو من دقائق أبواب الرياء كما نبه عليه التابعون فمن بعدهم من

العلماء، ويظهر منهم من قبول المدح واستجلابه مما ينافي الصدق والإخلاص، فإن

الصادق يخاف النفاق على نفسه ويخشى على نفسه من سوء الخاتمة فهو في شغل

شاغل عن قبول المدح واستحسانه.

فهو في شغل شاغل، أي: في عبادة وطاعة وخوف أن يسبق الكتاب ويكون من أهل

النار، في شغل شاغل عن مدح الناس وثنائهم.

فلهذا كان من علامات أهل العلم النافع أنهم لا يرون لأنفسهم حالا ولا مقاما،

ويكرهون بقلوبهم التزكية والمدح ولا يتكبرون على أحد.

لاحظ قوله: "ويكرهون بقلوبهم"! هذا الأصل.

قال الحسن: إنما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المواظب على عبادة ربه. وفي رواية عنه قال: الذي لا يحسد من فوقه ولا يسخر ممن دونه ولا يأخذ على علم علمه الله أجرًا. وهذا الكلام الأخير قد روي معناه عن ابن عمر من قوله وأهل العلم النافع كلما ازدادوا في هذا العلم ازدادوا تواضعًا لله وخشية وانكسارًا وذلا.

قال بعض السلف: ينبغي للعالم أن يضع التراب على رأسه تواضعًا لربه، فإنه كلما ازداد علمًا بربه ومعرفة به ازداد منه خشية ومحبة وازداد له ذلا وانكسارًا. ومن علامات العلم النافع أنه يدل صاحبه على الهرب من الدنيا وأعظمها الرئاسة والشهرة والمدح.

ومنها أن يتباهى بكثرة أتباعه وأصحابه وأن ينشد ذلك، وترى بعضهم عنده شيء من المبالغة: طلابي...، قلت...، ونحن قلنا...، وظهر لنا، وتبين لنا...، وطلابنا وتلاميذنا..

ينبغي أن نجاهد أنفسنا قدر الاستطاعة في ترك هذه الألفاظ.

فالتباعد عن ذلك والاجتهاد في مجانبته من علامات العلم النافع. فإذا وقع شيء من ذلك من غير قصد واختيار كان صاحبه في خوف شديد من عاقبته، بحيث أنه يخشى أن يكون مكرًا واستدراجًا، كما كان الإمام أحمد يخاف ذلك على نفسه عند اشتهاه اسمه وبعد صيته.

فالإمام أحمد لما اشتهر وبعد صيته بين الناس، كان يردد أنه ابتلي بالشهرة، وكان يكره ذلك كرهًا شديدًا - رحمه الله تعالى رحمة واسعة -.

وهذا الذي ينبغي لنا أن نجاهد أنفسنا، أصبح الناس يُمتدحون اليوم بأن فلانًا من المشاهير، ما أحسن حظك فإنك صرت من المشاهير! حتى صارت تدرج على السنة بعض طلاب العلم، وهذا خطأ، ينبغي أن نجاهد أنفسنا بإصلاح مثل هذه النفوس، غدًا تصبح عادة بيننا ويصبح أمرًا مستسهلاً مستساغًا بيننا، وكان الإمام أحمد وغيره من أهل السنة إذا ذكر لهم أحدهم أنه رأى فيه رؤيا حسنة يقول: أنا أعلم بنفسي، ولا يلتفت إليها.

ومما ذكر في ترجمة الشيخ العلامة المجاهد حمود بن عبد الله التويجري - رحمه الله تعالى - أن رجلاً أعرابياً رأى في المنام ثلاثة أيام أنه يقال: اذهب للشيخ حمود التويجري وبشره بالجنة، أو بين له أنه مغفور له، أو كلاماً نحو هذا.

فأتى الرجل فطرق باب الشيخ حمود أكثر من مرة، فلما خرج الشيخ حمود عند الباب، فذكر له هذا الرجل أنه رأى هذه الرؤيا، فقال: أعوذ بالله، لم يجد الشيطان أن يُرسل إلا أنت؟ ثم غضب عليه فأغلق الباب في وجهه.

أما أحدنا لو قيل له هذا: لقال: أعد الرؤيا...، وقد يقيدها بكتابة... وهذا موجود فينا جميعاً، أسأل الله أن يتوب علينا جميعاً وأن يعاملنا برحمته.

ثم يُفتن بها ثم يتذكرها في ليله وفي نهاره، وكلما قام يصلي يتذكر هذه الرؤيا، وقد تكون من الشيطان وتكون استدراجاً، أسأل الله أن يعاملنا جميعاً برحمته.

ومن علامات العلم النافع أن صاحبه لا يدعى العلم ولا يفخر به على أحد...

الله أكبر، كلام عظيم، لا يدعى العلم ولا يفخر به على أحد، ؛ لأن العلم الذي عندك من فضل الله، ولو شاء الله سلبه منك، كما سلبه من غيرك، { **وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ** } [الأعراف: ١٧٥]، سلبه الله العلم، ما عندك من العلم والله هو بفضله الله، ولو شاء أخذه منك، فلم تفخر؟ وما من الله عليك من نصرة السنة أو غير ذلك فهو بفضله الله عليك، ولو شاء لأضلك عن السنة، فإذن الأمر خطير.

وفي المقابل لا ينسب غيره إلى الجهل، بل يحمد الله أن الله فتح عليه العلم؛ فإن العلم فتح من الله.

لما ذكر للبخاري ما حصل له من المحنة، وقام من قام عليه، ونُسب إليه ما لم يقل به -رحمه الله تعالى-، قال: إنما هو الحسد، والعلم فضل يؤتيه الله من يشاء من عباده، نقل هذا ابن القيم -رحمه الله تعالى- كما في (مختصر الصواعق)، ونقله من تاريخ أبي أحمد الحاكم -رحمه الله تعالى-.

فالمقصود أنه ينبغي ألا نزدري غيرنا في العلم، احمد الله أن الله فتح عليك، ولا تزدر غيرك، ثم اعلم أنه وإن فُتح عليك في مسائل، فإنك أجهل من حمار أهلك في مسائل أكثر، وغيرك يعلم هذه المسائل، فإذا أنا عرفت عشرين مسألة ازدريتك، وأنت إذا عرفت عشرين مسألة أخرى ازدريتني.. وهكذا، ما أصبح العلم لله.

وإنما ما يُحشى على أهل العلم العلو في الأرض وحب الرئاسة، وذكر ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) في سورة القصص، قوله تعالى: **{ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۗ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ }** [القصص: ٨٤]، قال: الناس في هذه الآية أصناف أربعة... والشاهد من ذلك: صنف يريد علوًا في الأرض ولا يريد فسادًا، قال: ويكثر في المتفقهة وأهل العلم، ثم قال: صنف يريد الإفساد، قال: وهذا في السراق وقطاع الطرق، وصنف يريد العلو والفساد، قال: وهذا يكثر في الحكام والسلاطين، قال: والصنف الرابع الذي لا يريد علوًا في

الأرض ولا فساداً، وهؤلاء هم المتقون ويجعل الله لهم العاقبة، أسأل الله أن يجعلني وإياكم من هؤلاء يا رب العالمين.

ولا ينسب غيره إلى الجهل إلا من خالف السنة وأهلها فإنه يتكلم فيه غضباً لله لا غضباً لنفسه ولا قصداً لرفعها على أحد.

وهذا كلام عظيم، من خالف السنة من أهل البدع عليك به، عليك باستصغاره وازدرائه واحتقاره، وهذا اعتقاد أهل السنة كما بينه أبو عثمان الصابوني - رحمه الله تعالى - في كتابه (عقيدة السلف أصحاب الحديث)، وبينه غيره من أهل السنة.

لكن يكون الدافع إرادة الله والدار الآخرة لا حب العلو في الأرض، قد يكون الرجل صاحباً لك أو قريباً لك، ثم يضل بالبدعة كأن يكون صوفياً أو أشعرياً، أو معتزلياً، أو جهمياً، أو خارجياً، أو مرجئاً أو حركياً إخوانياً أو تبليغياً، فتفرح من وجه أنك سلمت من هذا القرين، وهذه نية دخيلة يعلمها الله، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

وأما من علمه غير نافع فليس له شغل سوى التكبر بعلمه على الناس وإظهار فضل علمه عليهم ونسبتهم إلى الجهل وتَنَقُّصهم ليرتفع بذلك عليهم وهذا من أقبح الخصال وأرداها.

وربما نسب من كان قبله من العلماء إلى الجهل والغفلة والسهو فيوجب له حب نفسه وحب ظهورها وإحسان ظنه بها وإساءة ظنه بمن سلف.

وأهل العلم النافع على ضد هذا يسيئون الظن بأنفسهم ويحسنون الظن بمن سلف من العلماء، ويقرون بقلوبهم وأنفسهم بفضل من سلف عليهم وبعجزهم عن بلوغ مراتبهم والوصول إليها أو مقاربتها، وما أحسن قول أبي حنيفة وقد سئل عن علقمة والأسود أيهما أفضل؟ فقال: والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفضل بينهم وكان ابن المبارك إذا ذكر أخلاق من سلف ينشد:

لا تُعْرِضْ بِذِكْرِنَا مَعَ ذِكْرِهِمْ ... لَيْسَ الصَّحِيحُ إِذَا مَشَى كَالْمُقْعَدِ

هذا وهو ابن المبارك - رحمه الله تعالى -

ومن علمه غير نافع إذا رأى لنفسه فضلا على من تقدمه في المقال وتشقق الكلام ظن لنفسه عليهم فضلا في العلوم أو الدرجة عند الله لفضل خص به عن سبق فاحتقر

من تقدمه واجترأ عليه بقله العلم ولا يعلم المسكين أن قلة كلام من سلف إنما كان ورعا وخشية لله ولو أراد الكلام وإطالته لما عجز عن ذلك. كما قال ابن عباس لقوم سمعهم يتمارون في الدين أما علمتم إن لله عبادة أسكتهم خشية الله من غير عي ولا بكم. وأنهم لهم العلماء والفصحاء والطلقاء والنبلاء العلماء بأيام الله غير أنهم إذا تذكروا عظمة الله طاشت عقولهم وانكسرت قلوبهم وانقطعت ألسنتهم حتى إذا استفاقوا من ذلك يسارعون إلى الله بالأعمال الزاكية يعدون أنفسهم من المفرطين وأنهم لأكياس أقوياء ومع الظالمين والخاطئين وأنهم لأبرار برآء إلا أنهم لا يستكثرون له الكثير ولا يرضون له بالقليل، ولا يدلون عليه بالأعمال هم حيث ما لقيتهم مهتمون مشفقون وجلون خائفون. خرجه أبو نعيم وغيره.

وخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي إمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الحياء والعيُّ شعبتان من الإيمان والبذاء والبيان شعبتان من النفاق»، وحسنه الترمذي، وخرجه الحاكم وصححه.

وخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «البيان من الله والعي من الشيطان وليس البيان بكثرة الكلام ولكن البيان الفصل في الحق وليس العي قلة الكلام ولكن من سفه الحق».

وفي مراسيل محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث ينقص بهن العبد في الدنيا ويزداد بهن في الآخرة ما هو أعظم من ذلك، الرحم والحياء وعي اللسان».

قال عون بن عبد الله: ثلاث من الإيمان الحياء والعفاف والعي عي اللسان لا عي القلب ولا عي العمل، وهن مما يزدن في الآخرة وينقصن في الدنيا وما يزدن في الآخرة أكبر مما ينقصن من الدنيا. وروي هذا مرفوعاً من وجه ضعيف.

وقال بعض السلف إن كان الرجل ليجلس إلى القوم فيرون أن به عيا وما به من عي إنه لفقيه مسلم.

خلاصة الكلام عن العي، المراد بالعي المحمود هو السكوت عما لا ينفع، ومن ذلك السكوت عما يضر، من القول بغير علم، والتكلم بما لا ينفع... إلى غير ذلك، أما التكلم بالحق فهو محمود، وهذا الذي تدل عليه الأدلة، هذا من جهة، فما أكثر كلام السلف وغيرهم في العلم وتحقيقه وبيانه، وقد تقدم بيان هذا.

ومن جهة أخرى هذا كلام الشراح كالبيضاوي والطبي وغيرهم من أهل العلم، وهذا حق، لأن العي المحمود هو السكوت عما لا ينبغي أن يتكلم به، ما بين أن

يكون محرماً أو مما لا ينفع، أو مما لا يُحتاج الكلام فيه، أو الكلام في المسائل التي لم تقع، لأنه قد يتكلم بما لا يرضي الله ولا حاجة في ذلك، إلى غير ذلك.

أما الكلام بحق فهو محمود، وما أكثر فتاوى ابن عباس وابن عمر وغيرهما من الصحابة ممن تأخروا واشتهر عنهم العلم -رحمهم الله رحمة واسعة-.

لذلك هذه الألفاظ من ابن رجب -رحمه الله تعالى- فيها نوع إجمال، ولو حصل فيها بعض التفصيل لكان أحسن حتى لا تُفهم على غير بابها، وقطعاً ابن رجب لا يريد ما قد يُفهم بدلالة حاله وواقعه في كتبه الكثيرة في العلم، وإطالة البحث والنفس في تحقيق المسائل، -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-.

فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوتهم عما سكتوا عنه من ضروب الكلام وكثرة الجدل والخصام والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عياً ولا جهلاً ولا قصوراً وإنما كان ورعاً وخشياً لله واشتغالاً عما لا ينفع بما ينفع، وسواء في ذلك كلامهم في أصول الدين وفروعه، وفي تفسير القرآن والحديث، وفي الزهد والرقائق. والحكم والمواعظ، وغير ذلك مما تكلموا فيه.

فمن سلك سبيلهم فقد اهتدى ومن سلك غير سبيلهم ودخل في كثرة السؤال والبحث والجدال والقييل والقال، فإن اعترف لهم بالفضل وعلى نفسه بالنقص كان حاله قريباً.

وقد قال إياس بن معاوية: ما من أحد لا يعرف عيب نفسه إلا وهو أحق، قيل له فما عيبك؟ قال: كثرة الكلام. وإن ادعى لنفسه الفضل ولمن سبقه النقص والجهل فقد ضل ضلالاً مبيناً وخسر خسراناً عظيماً.

إذن هذا يؤكد ما تقدم ذكره، أن المذموم هو الكلام على غير وجه شرعي، وعلى غير وجه نافع، ومن باب أولى ما كان محرماً.

وفي الجملة ففي هذه الأزمان الفاسدة إما أن يرضى الإنسان لنفسه أن يكون عالماً عند الله ولا يرضى إلا بأن يكون عند أهل الزمان عالماً، فإن رضي بالأول فليكتف بعلم الله فيه، ومن كان بينه وبين الله معرفة اكتفى بمعرفة الله إياه، ومن لم يرض إلا بأن يكون عالماً عند الناس دخل في قوله صلى الله عليه وسلم: «من طلب العلم ليباهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه فليتبوا مقعده من النار».

وينبغي ألا يفهم أن معنى كلام ابن رجب أن نشر العلم وتحقيق مسائل العلم من النوع الثالث، بل هو من النوع الأول والثاني، لأنه قال: **"إلا بأن يكون عند أهل الزمان عالمًا، فإن رضي بالأول فليكتف بعلم الله فيه"**، ليس معنى هذا ألا ينشر العلم ولا يُحقق مسأله كما تقدم، والكلام يُبين بعضه بعضًا.

وقد يفهم من هذا الكلام أن يعتزل الرجل ويشغل بالعبادة، وألا ينشر العلم ولا يشتغل بتحقيق العلم، وهذا ينافي ما تقدم ذكره من كلام ابن رجب كما تقدم بيانه مرارًا، وحال ابن رجب على خلاف هذا، ثم فعل السلف على خلاف هذا كما تقدم في كلام ابن عباس وغيره، إلى كلام الإمام الشافعي والإمام أحمد وغيرهم.

قال وهيب بن الورد: **رُبَّ عالم يقول له الناس عالم وهو معدود عند الله من الجاهلين، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أول من تسعر به النار ثلاثة أحدهم من قرأ القرآن وتعلم العلم ليقال هو قارئ وهو عالم ويقال له قد قيل ذلك ثم أمر به فيسحب على وجهه حتى ألقى في النار».**

فإن لم تقنع نفسه بذلك حتى تصل إلى درجة الحكم بين الناس حيث كان أهل الزمان لا يعظمون من لم يكن كذلك ولا يلتفتون إليه فقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير وانتقل من درجة العلماء إلى درجة الظلمة.

يريد بـ "درجة الحكم بين الناس" يريد به القضاء - والله أعلم -.

ويريد القضاء بغير الحق، لا يريد القضاء بحق، فمن قضى بحق فهو محمود وهو من أهل الجنة.

ولهذا قال بعض السلف لما أريد على القضاء فأباه...

هذا يؤكد أنه يريد القضاء.

...إنما تعلمت العلم لأحشر به مع الأنبياء لا مع الملوك فإن العلماء يحشرون مع

الأنبياء والقضاة يحشرون مع الملوك.

المراد القضاة الظلمة الذين أعانوا الملوك الظلمة على الظلم، لا القضاة الذين

يحكمون بالعدل ويكفون الظلمة عن الظلم، أو لا يشاركونهم في ذلك، فقد كان

الصحابه قضاةً، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - قاضيًا، وكان الصحابة كعلي

وغيره قضاةً.

والقضاء لا يتنافى مع العلم، لكن القضاء مزلة قدم، لأن فيه علوًا من جهة، ولأن فيه مخالطة الملوك وغيرهم، وهؤلاء يكثر فيهم الظلم، ويكثر فيهم إرادة الشيء لنفسه، لذلك هو مزلة قدم، وأيضًا لأن فيه فتح باب في تكسب الدنيا، والوجهات ونحو ذلك، فهو مزلة قدم.

ولا بد للمؤمن من صبر قليل حتى يصل به إلى راحة طويلة فإن جزع ولم يصبر فهو كما قال ابن المبارك من صبر فما أقل ما يصبر ومن جزع فما أقل ما يتمتع.

وصدق - رحمه الله تعالى -، ولتأخذ العبرة من عمرك، كم ذهب من عمرك؟ كأنها لمحة بصر، قد صبرت إذا من الله عليك بفضله عن محرمات وعلى فعل واجبات وكأنك لم تفعل شيئًا، ذهبت بأسرع ما كان وكأنك لم تتعب، وإن كان عند الله مكتوب برحمة الله وفضله.

وقد يكون هناك أناس اشتغلوا بالملذات تتبعًا لهوى النفس، وأيضًا ذهبت عليه، ولم يبق بعد ذلك إلا ثمرة العلم والعبادة والتقوى وثمره المعصية - عافاني الله وإياكم - ، فلذلك ينبغي أن نأخذ العبرة مما مضى وأن نجاهد النفس فيما تقدم، ولنعلم أن الأعمال بالخواتيم، وقد يكون ما بقي أقل بكثير مما مضى، فجاهد نفسك فإنها

سنيات، بل قد تكون أيامًا، بل قد تكون ساعات،جاهد نفسك على الطاعات، إياك
ثم إياك التقصير في الواجبات، أحسن فيها غاية الإحسان، وقم بها كأنك ترى الله،
فإن لم تكن تراه فإنه يراك، ثم جاهد نفسك على فعل النوافل، ومن أعظمها السنن
الرواتب، فإنها أفضل من قيام الليل باتفاق المذاهب الأربعة، فجاهد نفسك عليها،
وصل من الليل ما يسر الله، وكلما زدت زيد لك، ولا تنس الوتر، ولا تنس وردك
من القرآن، قراءة تخشع وإقبال على الله، ولا تنس ساعة تجاهد فيها نفسك، وأذكار
الصباح والمساء وغيرها من الأذكار.

وهكذا تجاهد نفسك حتى تترقى، والله إنها ساعات، بل قد تكون أقل، وقد تكون
أكثر، ومهما طالت فإنها ستذهب كلمح البصر، كما هو حالنا، أسأل الله أن يعيننا
على ذكره وشكره وحسن عبادته، إنه الرحمن الرحيم.

وكان الإمام الشافعي رحمه الله ينشد:

يا نَفْسُ ما هِيَ إِلَّا صَبْرٌ أَيَّامٍ ... كَأَنَّ مُدَّتَهَا أَضْغَاثُ أَحْلَامِ

يا نَفْسُ جوْزِي عَنِ الدُّنْيا مُبَادِرَةً ... وَخَلَّ عَنْهَا فَإِنَّ العَيْشَ قُدَّامِي

فسأل الله تعالى علماً نافعاً ونعوذ به من علم لا ينفع. ومن قلب لا يخشع. ومن نفس

لا تشبع: ومن دعاء لا يسمع: اللهم إنا نعوذ بك من هؤلاء الأربع.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

فصل: في مشابهة علماء أهل السوء من المسلمين باهل الكتاب.

ليتدبر ما ذم الله به أهل الكتاب من قسوة القلوب بعد إيتائهم الكتاب ومشاهدتهم الآيات كإحياء القتيل المضروب ببعض البقرة. ثم نهينا عن التشبه بهم في ذلك، ف قيل لنا: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ}، وبين في موضع آخر سبب قسوة قلوبهم، فقال سبحانه: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً} فأخبر أن قسوة قلوبهم كان عقوبة لهم على نقضهم ميثاق الله وهو مخالفتهم لأمره وارتكابهم لنهييه بعد أن أخذ عليهم موثيق الله وعهوده أن لا يفعلوا ذلك، ثم قال تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ}.

فذكر أن قسوة قلوبهم أوجبت لهم خصلتين مذمومتين إحداهما تحريف الكلم من بعد مواضعه والثانية نسيانهم حظاً مما ذكروا به،

المراد هنا النسيان بعمد، كما قال سبحانه: {نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ} [التوبة: ٦٧].

والمراد تركهم وإهمالهم نصيباً مما ذكروا به من الحكمة. والموعظة الحسنة، فنسوا ذلك وتركوا العمل به وأهملوه.

وهذان الأمران موجودان في الذين فسدوا من علمائنا لمشابهتهم لأهل الكتاب، أحدهما: تحريف الكلم، فإن من تفقه لغير العمل يقسو قلبه فلا يشتغل بالعمل بل بتحريف الكلم وصرف ألفاظ الكتاب والسنة عن مواضعها، والتلطف في ذلك بأنواع الحيل اللطيفة من حملها على مجازات اللغة المستبعدة ونحو ذلك

وهذا كثيراً ما يحصل للرجل مع نفسه الأمانة بالسوء، إذا كان الأمر متعلقاً بغيره شدد، وإذا كان متعلقاً بنفسه تأوّل، فلذا البيع والشراء مع الفقيه فيه مخاطرة، لكثرة ما يتأوّل، فينبغي أن يكون المسلم حذراً، وأن يُراقب نفسه وأن يمتحنها وأن يختبرها، إذا سُئل شدد، وإذا وقع الأمر به بحث عن المخارج والحيل، وهذه من الخُدع ومن تلاعب الشيطان، أسأل الله أن يعافيني وإياكم.

أو يفعل ذلك مع الوجهاء والأغنياء، والأمراء، والسلاطين، حتى يتقرّب إليهم، يحاول أن يُسهل لهم ليقربوه، ويُعززوه، وليعلم إنهم وإن قربوك فإن الله قد أبعدك. ثم قد يبتليك الله بأن يُبعدوك ويسلطهم عليك، قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: ما اجتمع قوم على باطل إلا سلط الله بعضهم على بعض، وصدق - رحمه الله تعالى -

، وهذا ملاحظ، سواء مع الملوك أو مع الناس بعضهم مع بعض أو مع غيرهم، ما اجتمعوا على باطل إلا سلط الله بعضهم على بعض، أسأل الله أن يعافينا جميعاً وأن يعاملنا برحمته وهو أرحم الراحمين.

والطعن في ألفاظ السنن حيث لم يمكنهم الطعن في ألفاظ الكتاب. ويذمون من تمسك بالنصوص وأجراها على ما يفهم منها ويسمونه جاهلاً أو حشويًا. وهذا يوجد في المتكلمين في أصول الديانات وفي فقهاء الرأي. وفي صوفية الفلاسفة والمتكلمين.

قوله: " وهذا يوجد في المتكلمين في أصول الديانات "، يحرفون ما يتعلق بالاعتقاد، وهذا معروف عن المتكلمين كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية وأمثالهم، وفي الفقه أهل الرأي، أي الحنفية، فإنهم يحاولون بالرأي رد أدلة الكتاب والسنة، بل يستعملون الحيل في تحليل ما حرم الله، ولما ذكر ابن تيمية الرأي المذموم قال: هو التحايل على ما حرم الله عن طريق الحيل، وهذا مشهور عند الحنفية.

قال: " وفي صوفية الفلاسفة والمتكلمين "، هذا فيما يتعلق بالتنسك والتعبّد.

والثاني: نسيان حظ مما ذكروا به من العلم النافع فلا تتعظ قلوبهم بل يذمون من تعلم ما يبكيه ويرق به قلبه ويسمونه قاصًا.

لا شك أن القصاص الذين ساروا على خلاف الهدي النبوي مذمومون، لكن أن يُنسب أهل الآخرة إلى القصاص أو يُقال عنهم مجانين، أو قد يُطعن فيهم بأنهم يريدون مدحًا وثناءً... إلى غير ذلك، هذا حرام ولا يجوز، لأنه طعن في نيات الناس بلا برهان ولا بيّنة، فإذا غلبتك نفسك وما استطعت أن تجعل نفسك مقبلة على الله، فلا أقل من أن تغبط غيرك وأن تدعوه لتأخذ بعض الأجر، لا تزد على هذا الإثم إثمًا آخر بانتقاص أهل الآخرة.

ونقل أهل الرأي في كتبهم عن بعض شيوخهم أن ثمرات العلوم تدل على شرفها فمن اشتغل بالتفسير فغاياته أن يقص على الناس ويذكرهم ومن اشتغل برأيهم وعلمهم فإنه يفتي ويقضي ويحكم ويدرس وهؤلاء لهم نصيب من الذين {يَعْلَمُونَ} ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة غافلون.

يذكر هذا ذمًا لهم، يعني أن بعض أهل الرأي يقول: من اشتغل بالتفسير فغاياته أن يقص على الناس وأن يُذكرهم، هذا ذم في نظر هؤلاء من أهل الرأي من الحنفية،

أما من اشتغل بعلمهم وفقههم فإنه سيكون قاضياً ذا منزلة ومكانة، فيقول إن من أهل الرأي من ذكر مثل هذا، ضربه وذكره مثلاً على من نسوا حظاً مما ذكروا به، وصاروا ينتقصون غيرهم.

والحامل لهم على هذا شدة محبتهم للدنيا وعلوها ولو أنهم زهدوا في الدنيا ورغبوا في الآخرة ونصحوا أنفسهم وعباد الله لتمسكوا بما أنزل الله على رسوله، وألزموا الناس بذلك، فكان الناس حينئذ أكثرهم لا يخرجون عن التقوى.

فكان يكفيهم ما في نصوص الكتاب والسنة ومن خرج منهم عنهما كان قليلاً، فكان الله يقيض من يفهم من معاني النصوص ما يرد به الخارج عنها إلى الرجوع إليها ويستغني بذلك عما ولدوه من الفروع الباطنة والحيل المحرمة التي بسببها فتحت أبواب الرباء وغيره من المحرمات، واستحلت محارم الله بأدنى الحيل، كما فعل أهل الكتاب.

وهذا شائع وكثير في الحنفية، ولا بن تيمية رد عظيم عليهم في كتابه (بيان الدليل في بطلان التحليل)، وكذلك ابن القيم في كتابه (أعلام الموقعين)، وفي كتابه (إغاثة اللفهان)، فقد ذكروا عنهم أشياء عجائب في تحليل ما حرم الله.

ومن ذلك التيس المستعار، وهو المحلل، الذي يتزوج بنية تحليل المرأة التي طلقت
البنونة الكبرى، فيتزوجها بنية أن يُحللها لزوجها، وذكر ابن تيمية مسائل لهم
وأمثلة فيما يتعلق بالربا وبالأموال، كيف أنهم احتالوا واجتهدوا بأن يحللوا ما حرم
الله.

{وَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ}، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين
وحسبنا الله ونعم الوكيل.

أسأل الله أن يغفر لابن رجب، وأن يرفع درجته في عليين، وأن يجعلنا من العالمين
بأمر الله والعالمين به إنه الرحمن الرحيم، وألا يكلنا إلى أنفسنا وأن يرزقنا العلم النافع
والعمل الصالح، وأن يحمينا جميعاً على التوحيد والسنة وأن يميّتنا على ذلك.

من اللطائف التي ذُكرت في ترجمة ابن رجب، أنه في مجلس ذكر مسألة فبسطها،
وتكلم فيها بأحسن الكلام، فلما كان في مجمع مع أناس ذي علم ومكانة، فذُكرت
هذه المسألة فلم يتكلم، فلما خرجوا سأله صاحبه الذي سمع كلمته الأولى، قال:

مالك لم تتكلم في هذه المسألة وكنت عالمًا بها وتكلمت بها في مجلس كذا؟ قال: لم تحضرنى نية.

فلاحظ أنه في موطن اجتمع فيه علماء وأناس، وموطن النفس تدعو إلى أن يتكلم وأن يُبرز ما عنده من العلم، قال: لم تحضرنى نية في ذلك المجلس فما تكلمت! يعني رأى أن كلامه ليس لله فأعرض عنه.

فأسأل الله أن يصلح نياتنا وهو أرحم الراحمين.

ورد سؤال: وهو لما تقدم الكلام عن ذم علم الكلام والدخول فيه، هل هذا الكلام يدخل فيه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -؟

يقال: تقدم الجواب في ثنايا التعليقات، وأن الدخول وتعلم علم الكلام مذموم بإجماع السلف وأنه محرم، لكن شيخ الإسلام اضطر للدخول في ذلك من باب الإصلاح، فإن علم الكلام شاع في زمانه، واغتر به الناس، فأراد أن يُبين لهم أمرين:

- الأمر الأول: أن علم الكلام لا فائدة منه، بل هو خطأ في نفسه، ومخالف لأدلة الكتاب والسنة والعقل.

- الأمر الثاني: أن يُبين لهم أن بعض قواعد علم الكلام لو اضطردت لأصبحت حجة على أهل الكلام أنفسهم.

لذا كما قال ابن القيم في النونية أن ابن تيمية قاتلهم بسلاحهم، وأنه قلب الأمر عليهم - رحمه الله تعالى -.

فلذلك ابن تيمية من أفضاذا علماء أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - الذين جددوا الدين في أبواب كثيرة، من أهمها وأميزها باب الاعتقاد، فلولا الله ثم ابن تيمية - والله أعلم - إن أحدنا أحسن حاله أن يكون متلطخًا بالتأويل، ما بين أن يكون أشعريًا في مسائل ومفوضًا في مسائل، إلا أن يشاء الله رب العالمين، ولو اهتدى إلى السنة فقد يهتدي لها في أبواب لكن تخفى عليه في أبواب كثيرة، لكن الله من بشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -.

ثم أحيا دعوته وجدد دعوة السنة - التي أتى بها شيخ الإسلام ابن تيمية - شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى -، ثم أيده الله بالسلطان وهو الإمام محمد بن سعود - رحمه الله تعالى -، وتعاقب على هذا آل سعود، وعلماء هذه الدولة المباركة، علماء الدعوة النجدية السلفية حتى ظهرت للناس، فلما قوى الله هذه الدولة المباركة انتشرت السنة شرقًا وغربًا، وعرفها الناس، فلما صارت إمامًا وقُدوة ومقدمًا من بين دول أهل السنة، صار الناس يقصدونها ويرجعون إليها، ومن الله عليها وتولت الحرمين، فصار الناس يأتون للحرمين ويسمعون السنة، وأيضا أغناها الله فوفد الناس إليها شرقًا وغربًا، فصار في هذا خير عظيم في نشر السنة.

ولما قابلت الشيخ العلامة المجاهد المجدد مقبل الوادعي - رحمه الله تعالى -، وسألته وقلت له: قبلك ابن الوزير، والصنعاني، والشوكاني، وما استطاعوا أن يصلحوا اليمن وأن يُجددوا دعوة التوحيد والسنة كما فعلت، فما السر؟ وما السبب؟

قال: السبب الدولة السعودية.

قلت: كيف؟

قال: لما قواها الله وأغناها، صار اليمنيون يفتدون إليها، ويسمعون دعوة السنة، فلم تعد غريبة عليهم، يسمعونها في خطب الجمعة وفي الكلمات وغير ذلك، ثم صارت كتبهم تأتي إلينا، فما عاد الأمر غريباً كما كان بالنسبة إلى من قبلنا، ففتحوا الطريق لي، فلما قمت ودعوت وقام معي من قام، تيسر قبول الناس لدعوة السنة.

فأسأل الله أن يعز دولة التوحيد والسنة بالتوحيد والسنة، وأن يزيدها قوة وتمكناً وعزاً، وأن يوفق ولائها لكل خير، وأن يوفق الملك سلمان وولي عهده أن يعزوا دينه وأن يعلوا كلمته، وأن يعم التوحيد والسنة بجميع بلاد المسلمين، وأن يوفق جميع حكام المسلمين لنصرتها، إنه الرحمن الرحيم، وجزاكم الله خيراً.